



تقييم تصويت الشتات السوري في الانتخابات الرئاسية لعام 2021

REPORT | DECEMBER 2021

المحتويات

2.....	المحتويات
4.....	المقدمة
6.....	الإطار القانوني
6.....	والنظام الانتخابي
9.....	الدعوة إلى الانتخابات
12.....	الدعوة إلى الانتخابات
16.....	الناخبون
20.....	الترشيح
24.....	المنافسة والحملات
29.....	وسائط التواصل الاجتماعي
29.....	الحملات المؤيدة والمناهضة للانتخابات
30.....	التوزيع الجغرافي للمنشورات
30.....	المؤسسات العامة الداعمة للأسد
37.....	النازحون داخليا
39.....	الاقتراع والفرز
44.....	تصويت الشتات
47.....	النتائج
49.....	فض النزاعات
51.....	الملحقات

المقدمة

المقدمة

دعا رئيس مجلس الشعب حمودة الصباغ إلى إجراء انتخابات 2021 الرئاسية للجمهورية العربية السورية في 18 أبريل 2021. وأعلن رئيس مجلس النواب يوم 26 مايو، وهو أقرب موعد ممكن وفقاً للإطار القانوني السوري، يوماً للانتخابات. الصراع المستمر منذ عقد في سوريا ليس بيئة مواتية لانتخابات ذات مصداقية. ومع ذلك، وبغض النظر عن الظروف، فإن هذا التقييم للإطار القانوني والإدارة والعمليات الانتخابية يوضح الطرق التي أخفقت فيها الانتخابات في تلبية المعايير الدولية المتعددة. أحد الأمثلة الرئيسية على أوجه القصور في العملية الانتخابية هو جانب التصويت في الخارج (المعروف أيضاً باسم التصويت خارج البلاد (OCV)). في حين أن السوريين في الخارج مؤهلون للتصويت في الانتخابات الرئاسية (على عكس الانتخابات التشريعية، حيث لا يحق لهم التصويت (خارج البلاد)). لم يتمكن ملايين السوريين النازحين دولياً من الإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات¹.

وقد استرشد هذا التقييم بالمعايير الانتخابية الدولية المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات التي قبلتها الجمهورية العربية السورية كالتزامات أو تعهدات. لا ينصب تركيز هذا البحث على إبراز الديناميكية السياسية بين المرشحين أو أصحاب المصلحة، ولكن لمعالجة الجوانب الإجرائية للعملية الانتخابية وإنتاج مجموعة من التوصيات للإصلاحات الانتخابية على المستويات الدستورية والتشريعية والإدارية والتنفيذية. كما نظر الباحثون في الحاجة إلى عملية انتخابية سياسية تصالحية وشاملة لما بعد الصراع من شأنها تمكين مشاركة السوريين في الخارج في المستقبل.

هذا التقييم ليس بديلاً عن المراقبة الرسمية للانتخابات، والتي كانت مستحيلة بسبب حقيقة أن الانتخابات السورية يمكن مراقبتها بدعوة برلمانية فقط، والقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة COVID-19 والبيئة الأمنية العامة. ومع ذلك، فإن مراجعة الوثائق والتقارير الإعلامية الموصوفة في هذا التقرير استكملت بتقارير من باحثين داخل سوريا وخارجها. يتضمن كل موضوع نوقش أدناه مراجعة للإطار القانوني ذي الصلة وتحليل تنفيذه. في الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات منهجية، يمتنع التقرير عن ذكر نتائج نهائية.

الإطار القانوني والنظام الانتخابي

الإطار القانوني والنظام الانتخابي

في سوريا، يتم تحديد انتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة. يجب أن يحصل المرشح على أصوات أكثر من 50 بالمائة من الناخبين المشاركين من أجل الفوز. في حالة عدم حصول أي مرشح على الأغلبية، يتنافس المرشحان اللذان يحصلان على أعلى عدد من الأصوات في جولة ثانية² والتي، وفقاً للقانون، يجب أن تعقد في غضون أسبوعين بعد تقديم اللجنة القضائية العليا للانتخابات (SJEC) نتائج الجولة الأولى من التصويت إلى المحكمة الدستورية العليا³ (SCC).

تم تحديد الإطار الأساسي للحقوق السياسية والعملية الانتخابية في سوريا بموجب دستور الجمهورية العربية السورية، كما تمت الموافقة عليه في استفتاء 26 شباط / فبراير 2012. ترد إجراءات تنفيذ هذه الحقوق في قانون الانتخابات العامة رقم 5 لعام 2014، وهو التشريع الرئيسي الذي يحكم انتخابات الرئيس وأعضاء مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية. تشمل التشريعات الأخرى التي تكمل قانون الانتخابات أو تنظم الأحوال المدنية والعمليات التي تؤثر بشكل مباشر على الانتخابات الرئاسية ما يلي:

- القانون رقم 8 لسنة 2016 بتعديل قانون الانتخابات العامة 2014
- اللوائح التنفيذية لقانون الانتخابات العامة رقم 5 لسنة 2014 الذي أقره مجلس الوزراء في 2014
- قانون الأحوال المدنية رقم 26 لسنة 2007 (معدل).
- قانون الجنسية لعام 1969
- قانون العقوبات لعام 1949
- قانون المحكمة الدستورية رقم 7 لسنة 2014
- المراسيم الرئاسية
- القرارات القضائية
- لائحة وزارة العدل بشأن الجرح (2014)
- اللوائح والتعليمات الصادرة عن الهيئة القضائية العليا للانتخابات
- القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا SCC

الفرق الرئيسي بين الأطر القانونية التي توجه الانتخابات الرئاسية والتشريعية هو أن أهم جوانب العملية الانتخابية الرئاسية يحددها الدستور وبالتالي تدار من قبل المحكمة الدستورية العليا بدلاً من الهيئة القضائية العليا للانتخابات، كما هو الحال بالنسبة للانتخابات التشريعية. في حين لا توجد معايير دولية لمدى تحريم الدستور فيما يتعلق بتنفيذ العمليات الانتخابية، فإن القانون السوري يجعل العديد من الإصلاحات الانتخابية مشروطة بإصلاحات دستورية، بما في ذلك أي تغيير في عملية الترشيح.

تستحق بعض الحقوق الانتخابية الرئيسية الحماية الدستورية. عادة ما يتم تحديد تنفيذ هذه الحقوق في التشريع الانتخابي وفي بعض الأحيان يتم تفويضه وفقاً للوائح وتعليمات الإدارة الانتخابية. في البيئات التي لا توجد فيها مؤسسات ومعايير ديمقراطية متطورة، يمثل الفشل في حماية هذه الحقوق بشكل مناسب من خلال التشريعات خطراً في أن الانتخابات ستُنفذ عشوائياً، مع تحيز سياسي وبدون شفافية. العملية الانتخابية السورية هي إحدى هذه الحالات.

وجد هذا التقييم للإطار القانوني السوري أن بعض الحقوق الانتخابية الرئيسية مقيدة لأنها غير محمية صراحة في الدستور. علاوة على ذلك، فإن التشريعات غير الكافية - التشريعات التي تفتقر إلى التفاصيل الأساسية لتوجيه العملية - تؤدي إلى نقص الشفافية في إدارة الانتخابات. باختصار، لا يوفر الإطار القانوني السوري أساساً متيناً لإجراء انتخابات تتوافق مع المعايير الانتخابية على النحو المحدد في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتفسيراتها الرسمية. وهي تشمل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ومنهاج عمل بيجين، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والميثاق العربي لحقوق الإنسان. إن سوريا ملزمة أو أكدت التزامها بكل هذه الصكوك.

كانت أوجه القصور الرئيسية التي لوحظت موجودة حتى بدون التأثير الإضافي للصراع السوري الحالي. عند أخذ ما يقرب من 10 سنوات من الصراع في الاعتبار، فإن ضعف الأحكام الانتخابية في الدستور السوري وقانون الانتخابات يصبح أكثر وضوحاً. قانون الانتخابات لعام 2014، الذي حل محل قانون 2011، تجاهل الصراع تماماً، وتعديل 2016 تناول فقط تصويت النازحين داخلياً، متجاهلاً مشاركة أكثر من 5 ملايين سوري خارج حدود البلاد كنتيجة مباشرة للصراع والاضطهاد السياسي. علاوة على ذلك، تتجاهل القوانين واللوائح قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والإطار الناشئ لاتفاقيات حل النزاعات. تتم مناقشة نقاط الضعف الأكثر أهمية في الإطار القانوني تحت كل موضوع في هذا التقرير، إلى جانب التوصيات.

1.1 التوصيات: إجراء مراجعة دستورية واقتراح تعديلات من شأنها تعزيز حماية الحقوق السياسية الرئيسية، ومواءمة الدستور مع قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015، وإزالة القيود المفروضة على أهلية السوريين للمشاركة في الانتخابات، وإنشاء هيئة انتخابية مستقلة. إصلاح قانون الانتخابات للامتثال للمبادئ المقبولة عمومًا فيما يتعلق بسيادة القانون ولتوفير إطار لعملية انتخابية تعترف ببيئة ما بعد الصراع وتسمح بالشراكة مع الأمم المتحدة في إدارة الانتخابات في سوريا.

الدعوة إلى الانتخابات

الدعوة إلى الانتخابات

على المستوى السطحي، تتوافق معالجة الدستور السوري للانتخابات مع مبدأ الدورية (التداول) على النحو المحدد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁴. مدة الرئاسة محدودة بسبع سنوات - وهو اختلاف نادر عن حالات الرئاسة التنفيذية⁵. يسمح الدستور باستثناء إذا لم يتم انتخاب رئيس جديد بنهاية المدة، وفي هذه الحالة يكون التمديد تلقائيًا⁶. يمكن انتخاب الرؤساء لفترة متتالية واحدة فقط. ومع ذلك، هناك تحذير: يتضمن الدستور حكماً انتقالياً يسمح لشاغل الوظيفة بالخدمة لفترة إضافيتين بعد تعديل الدستور في عام 2012. وهذا يمكّن رئاسة بشار الأسد من تمديدتها من 17 تموز (يوليو) 2000 إلى عام 2028، ما مجموعه أربع فترات متتالية.

2.1 التوصيات: تعديل الدستور لمنع الرؤساء من الخدمة لأكثر من ولايتين تحت أي ظرف من الظروف. النظر في تقليص المدة من سبع سنوات إلى خمس سنوات لضمان التجديد الدوري للشرعية الرئاسية.

يعالج الدستور الشواغر الرئاسية من خلال تفويض نائب الرئيس (أو رئيس الوزراء، في حالة عدم وجود نائب للرئيس في ذلك الوقت)، لتولي السلطة لمدة 90 يومًا. يجب إجراء انتخابات رئاسية جديدة في غضون هذا الإطار الزمني. ومع ذلك، لا يتناول الدستور أسباب الشغور. وهي محددة في قانون الانتخابات وتقتصر على ثلاث حالات: الوفاة والاستقالة وفقدان أي من معايير الأهلية للترشيح⁷.

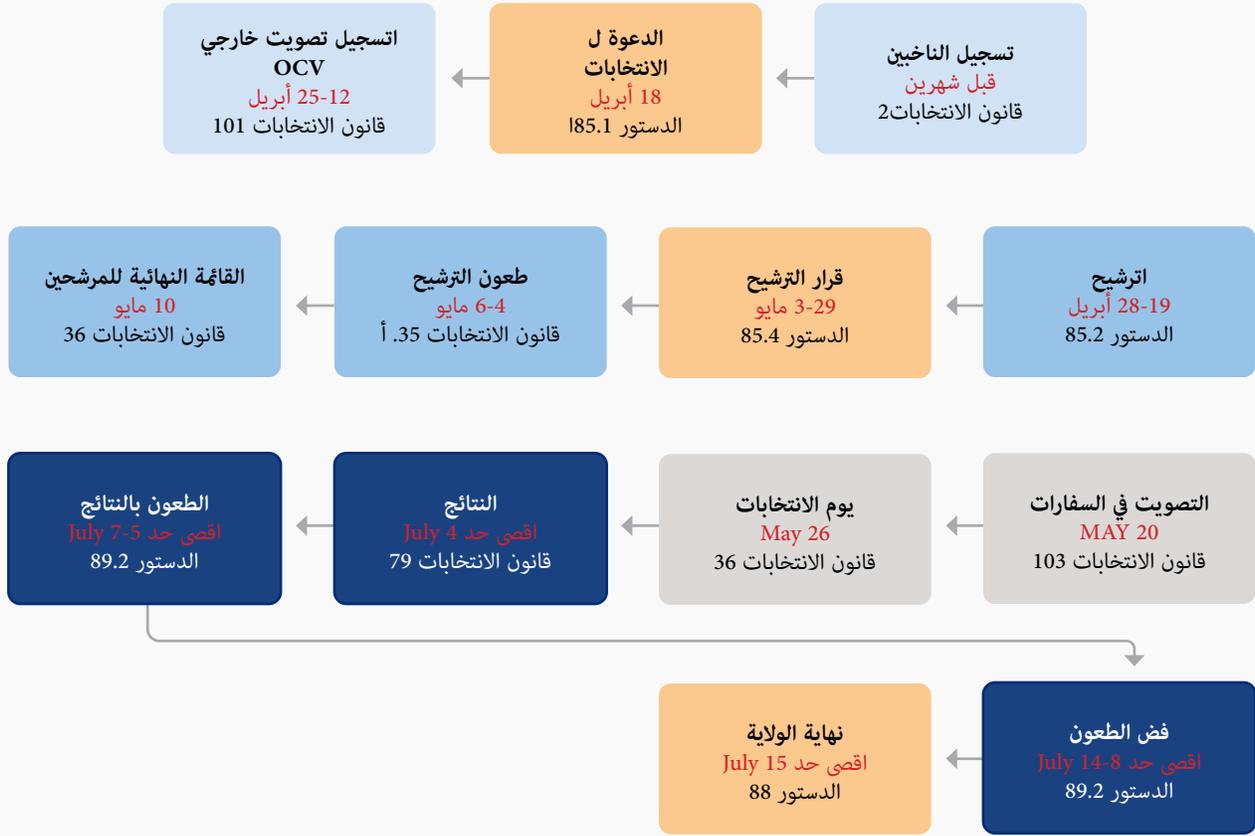
عزل الرئيس من منصبه ممكن فقط للخيانة العظمى. يجب أن يصدر هذا الاتهام بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشعب، ويجب أن يحاكم الرئيس من قبل المحكمة الدستورية العليا، التي يعينها الرئيس⁸. بخلاف الخيانة، يحمي الدستور الرئيس صراحة من الملاحقة القضائية لأي سبب من الأسباب.

2.2 توصية: مبدأ استقلال القضاء شرط أساسي لسيادة القانون، وإصلاح القضاء له آثار تتجاوز الانتخابات. ومع ذلك، في سياق إقالة مسؤول منتخب، فيجب الامتناع عن منح هذه السلطة لهيئة يعينها ذلك المسؤول.

يمنح الدستور سلطة الدعوة لانتخابات رئاسية لرئيس مجلس النواب، وينص على أن الدعوة للانتخابات يجب أن تصدر قبل 60 إلى 90 يومًا من انتهاء فترة الرئاسة. في الدورة الانتخابية 2021، صدرت هذه الدعوة في 18 أبريل، في أقرب وقت ممكن قانونيًا، وحدد موعد الانتخابات في 26 مايو. يتم تحديد ما تبقى من التقويم الانتخابي من خلال المواعيد النهائية للتسجيل والترشيح والتصويت وإعلان النتائج، على النحو المنصوص عليه في الدستور وقانون الانتخابات. ومع ذلك، فإن الإطار القانوني لا يحدد بشكل كافٍ بعض الأحداث الانتخابية الرئيسية (مثل تسجيل الناخبين وإعلان نتائج الانتخابات). لا يمكن تحديد ذلك إلا من خلال حساب تاريخ انتهاء الفترة الرئاسية، على أساس أن العملية الانتخابية يجب أن تكتمل بحلول ذلك الوقت.

هذا الافتقار إلى الوضوح يقوض اليقين والقدرة على التنبؤ بالعملية الانتخابية ويسمح للإدارة الانتخابية بتحديد تعسفي لبعض المواعيد النهائية الرئيسية في العملية الانتخابية - على سبيل المثال، فترة حملة قصيرة. يوضح الشكل 1 توقيت عملية الانتخابات الرئاسية المكتملة مؤخرًا.

الشكل 1. الجدول الزمني لعملية الانتخابات الرئاسية لعام 2021

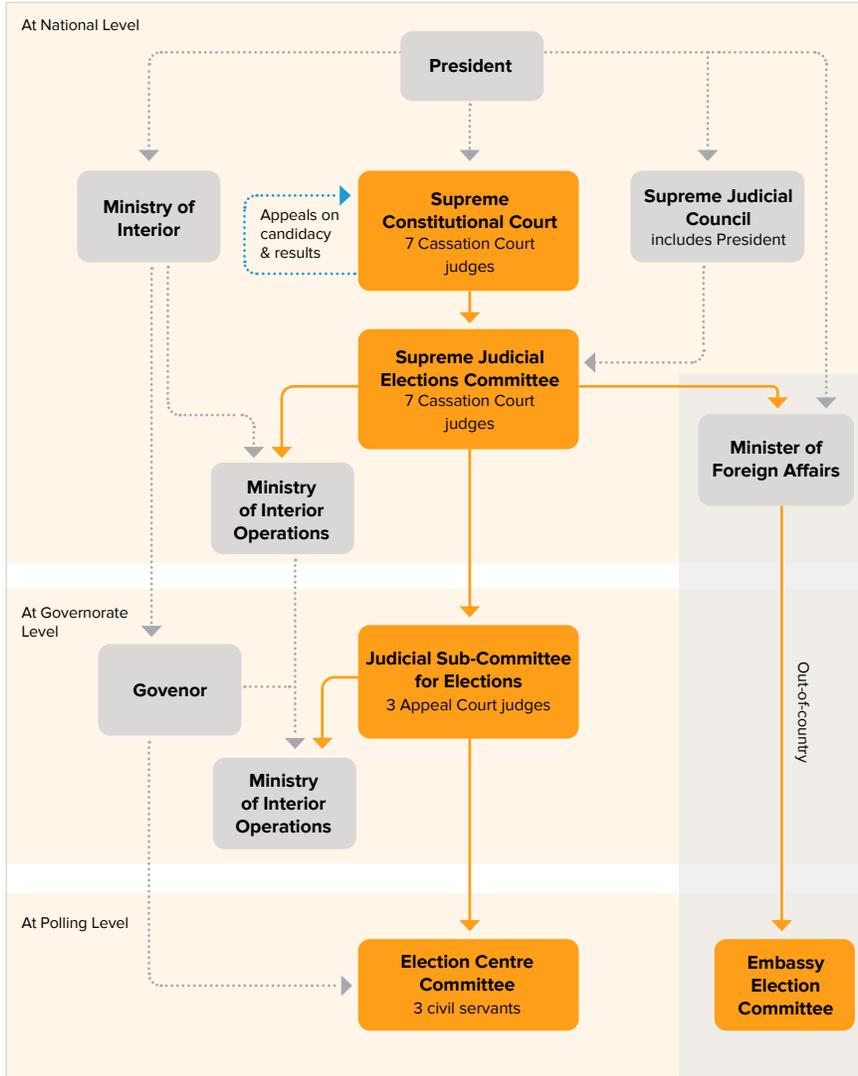


1.3 توصية: تعديل قانون الانتخابات لتحديد المواعيد النهائية الرئيسية في العملية الانتخابية بدلاً من تركها مفتوحة لقرارات تعسفية من قبل الإدارة الانتخابية.

إدارة الانتخابات

الدعوة إلى الانتخابات

الشكل 2. هيكل الإدارة الانتخابية



تدار الانتخابات في سوريا من قبل الهيئات القضائية والحكومية. يتضمن الدستور عدة أحكام تنظم بشكل جزئي الهيئة الانتخابية. في حين أن التشريع الانتخابي يوفر إرشادات مفصلة حول إدارة الانتخابات، فإن الدستور يفوض صراحةً المحكمة الدستورية العليا بإدارة الجوانب الرئيسية للانتخابات الرئاسية (مثل الترشح) والفصل في النزاعات⁹. السلطة للجوانب الأخرى للعملية الانتخابية مقسمة بين الهيئة القضائية العليا للانتخابات، SJEC، باعتبارها الهيئة الإشرافية، واللجان ذات المستوى الأدنى، وبعضها معين من قبل السلطة التنفيذية. فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، تشرف وزارة الداخلية على إدارة قائمة الناخبين؛ أرشفة الوثائق والبيانات الانتخابية؛ الأمان؛ دعم تكنولوجيا المعلومات؛ والمواد الانتخابية مثل الحبر الذي لا يمحي والطابع وصناديق الاقتراع وغير ذلك من المواد. كما توفر وزارة الداخلية الدعم الأمني واللوجستي للعملية الانتخابية.

يؤسس الإطار القانوني علاقة مباشرة بين الرئيس والإدارة الانتخابية. يعين الرئيس المحكمة الدستورية العليا ويترأس مع وزير العدل الهيئة القضائية العليا للانتخابات¹⁰. في المستوى الأدنى، يتم تعيين مسؤولي الاقتراع من قبل المحافظين الذين يتم تعيينهم من قبل الرئيس.

لا يضمن هذا الترتيب استقلال الإدارة الانتخابية بشكل كافٍ لأنه يعتمد على هيئات قضائية يتم تعيينها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الرئيس. علاوة على ذلك، لا يوجد لدى الهيئات الحكومية المشاركة في إدارة الانتخابات أقسام متخصصة يمكنها العمل بطريقة مستقلة سياسياً - على سبيل المثال، من خلال استخدام عملية التعيين المحمية من التأثير السياسي. هذا مخالف للمعايير الدولية لإدارة الانتخابات المستقلة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ يعرض أي انتخابات رئاسية لخطر تدخل شاغل الوظيفة¹¹.

3.1 التوصيات: النظر في تعديل الدستور والقوانين الانتخابية لإنشاء مفوضية انتخابية مخولة بإدارة الانتخابات بشكل مستقل عن التأثير السياسي. يمكن تقاسم مسؤولية تعيين المفوضية الانتخابية بين الشقين التشريعي والتنفيذي للدولة. يجب أن تتمتع مفوضية الانتخابات بالسلطة والمسؤولية لتنظيم جميع جوانب العملية الانتخابية والإشراف عليها وتنفيذها، بما في ذلك تعيين الموظفين وتدريبهم وإدارة اللوجستيات والمواد المستخدمة في الانتخابات.

كما حدث خلال الانتخابات التشريعية لعام 2020، في الانتخابات الرئاسية لعام 2021، لم تتحمل الهيئة القضائية العليا للانتخابات مسؤولية تعزيز الإطار القانوني من خلال تطوير وتكميل قانون الانتخابات وإصدار اللوائح. يقوض قانون الانتخابات سلطته في وضع اللوائح، كونه هو الذي يخول مجلس الوزراء وضع التعليمات التنفيذية¹². لقد أصبح موقع SJEC الهيئة القضائية العليا للانتخابات الإلكتروني قديماً منذ عام 2016. بالإضافة إلى فشلهم في تطوير وإصدار اللوائح، لم تنشر السلطات الانتخابية أي قرارات بشكل استباقي. على الرغم من تداول بعض القرارات الصادرة عن اللجان الفرعية والمحافظين خلال الانتخابات التشريعية على وسائل التواصل الاجتماعي، لم يكن هذا هو الحال خلال الانتخابات الرئاسية. ولم تُنشر أي قرارات على مواقع التواصل الاجتماعي، ربما تشير إلى عدم اهتمام الجماعات السياسية وأنصار المرشحين بالعملية.

3.2 توصية: تعديل القانون للسماح صراحةً والمطالبة من الهيئة القضائية العليا للانتخابات SJEC بسن لوائح للجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية، مثل تسجيل الناخبين وتسمية المرشحين وحل النزاعات الانتخابية واعتماد مراقبي الانتخابات. الطلب من الهيئة القضائية العليا للانتخابات SJEC نشر جميع اللوائح على موقعهم على الويب.

وذكر أعضاء اللجان الفرعية على مستوى المحافظات أنه تم تعيينهم بعد أيام قليلة من الدعوة للانتخابات الرئاسية. وبصرف النظر عن حدث 16 مايو، عندما استدعت الهيئة القضائية العليا للانتخابات جميع اللجان الفرعية إلى دمشق للتعهد بأنها ستمارس «الاستقلال التام والحياد والنزاهة والشفافية» والاعتراف بأنه «يحظر على أي كيان آخر التدخل في شؤونها ومهامها أو الحد من صلاحياتها»، كانت مشاركة الإدارة الانتخابية في إدارة العمليات الانتخابية في حدها الأدنى، على غرار الانتخابات التشريعية.

وفقاً لقانون الانتخابات، يقتصر دور المحافظين في الانتخابات على تعيين لجان الانتخابات على مستوى أقلام الاقتراع. لكن من الناحية العملية، يلعب المحافظون دوراً أكثر أهمية. كما هو الحال في الانتخابات التشريعية، عين المحافظون ما يسمى بلجان الدعم للمساعدة في عملية الترشيح واللجان الفرعية في الوظائف التشغيلية: الموارد البشرية والطباعة وإنتاج المواد الانتخابية واللوجستيات (بما في ذلك التعامل مع المواد الحساسة مثل أوراق الاقتراع و صناديق الاقتراع وجمع النتائج

ومهام أخرى). وقد كانت البنية التحتية للإدارة المحلية (الوحدات الإدارية) بمثابة العمود الفقري التشغيلي لهذه العمليات. هذا الدور غير محدد في القانون؛ في الواقع، يشير القانون إلى أن وزارة الداخلية تقوم بوظائف مساندة. خلال فترة الحملة، يكون المحافظون مسؤولين عن أمن فعاليات الحملة. بالتنسيق مع اللجان الفرعية، يكون المحافظون مسؤولين عن تنظيم مراسم التدريب وأداء اليمين لمسؤولي الاقتراع. كما أن المحافظين مسؤولون بشكل فعال عن عملية يوم الانتخابات بأكملها، من تعيين موظفي الاقتراع إلى جدولة النتائج. هذا الترتيب يقوض بشكل أكبر استقلالية الإدارة الانتخابية وقدرة الهيئة القضائية العليا للانتخابات SJEC واللجان الفرعية على الإشراف على العملية وإدارة موظفي الانتخابات.

أكدت مراقبة العملية الانتخابية أن وزارة العدل والمدعين العامين على مستوى المحافظات والمدعين العامين لهم مسؤوليات في العملية الانتخابية. ومع ذلك، فإن الأساس القانوني لمشاركتهم في العملية الانتخابية غير واضح، لأن قانون الانتخابات لا يحدد أدواراً لهم. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ إدارة الاقتراع من قبل الجيش من قبل لجنة فرعية منفصلة أنشأتها وزارة الدفاع.

3.3 التوصيات: تعديل القانون بحيث يشترط تعيين مسؤولين إداريين على مستوى المحافظة على أساس طويل الأمد. لاستثمار في التدريب طويل الأمد لكبار مسؤولي إدارة الانتخابات. تعديل القانون لوضع جميع موظفي الانتخابات والمعنيين العاملين تحت سلطة وتصرف إدارة الانتخابات.. ضمان أن يكون الدعم اللوجستي والتعامل مع المواد الانتخابية الحساسة تحت إشراف إدارة الانتخابات وأن دور الشرطة يقتصر على توفير الأمن لمسؤولي إدارة الانتخابات وعملية الاقتراع. النظر في إنشاء مكتب دائم لإدارة الانتخابات على مستوى المحافظات، تحت الإدارة المباشرة للمكتب على المستوى الوطني.

في الأسبوع الذي سبق الانتخابات، من 18 إلى 24 مايو، شارك طاقم الاقتراع المعين في مراسم أداء اليمين، حيث وضعت كل لجنة فرعية جدولها الزمني لهذه الأحداث. كانت الاحتفالات التي تستغرق ساعة في العادة ذات طبيعة فولكلورية واحتفالية. تلقى مسؤولو الاقتراع تعليمات أولية فقط لإجراء هذه الأحداث الجماهيرية وكانت لديهم فرصة محدودة للتعامل مع أعضاء اللجان الفرعية¹³. علاوة على ذلك، في عدة حالات، اندلعت الاحتفالات في هتافات يُفترض أنها عفوية بالولاء للرئيس الأسد، متجاهلة بشكل صارخ المبادئ الأساسية للحياد¹⁴ (انظر الشكل 3).

الشكل 3. حفل أداء القسم في اللاذقية



3.4 التوصيات: إنشاء برنامج تدريب لمسؤولي مراكز الاقتراع. تعديل القانون للمطالبة بحياد مسؤولي الانتخابات وحظر صريحة لأي تعبير أو نشاط يدعم أي مرشح.

الناخبون

الناخبون

يمنح الدستور السوري حق التصويت لكل مواطن تجاوز الثامنة عشرة من عمره. في الوقت نفسه، يسمح الدستور للتشريع الانتخابي بتقييد هذا الحق من خلال إدخال شروط - بعضها غير معقول أو غير موضوعي. يفوض التشريع كذلك الحكومة سلطة تقييد حقوق التصويت، صراحةً وعملياً.

ترتبط حقوق التصويت مباشرة بالمواطنة؛ يحق لمواطني سوريا فقط التصويت¹⁵. في معظم الحالات، يتم الحصول على الجنسية عن طريق الأب، ولا يلعب مكان الولادة دوراً¹⁶. لا تستطيع الأمهات نقل جنسيتها السورية لأطفالهن إلا عندما يكون الأب مجهولاً. يمكن للرجل السوري أن يمنح الجنسية لزوجته الأجنبية، لكن المرأة السورية لا يمكنها منح الجنسية لزوجها الأجنبي. تأتي هذه السياسة في أعقاب التحفظات السورية على المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المصدق عليها عام 2003)، والتي تنص على حقوق جنسية متساوية للرجال والنساء، بما في ذلك نقل الجنسية إلى الأطفال¹⁷.

4.1 توصية: مراجعة التحفظ على المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعديل قانون الجنسية لتوفير حقوق متساوية للنساء والرجال في مسائل الجنسية.

يسمح قانون الجنسية للمواطنين الأجانب من أصل سوري بتقديم طلب للحصول على الجنسية السورية. يمكن لوزير الداخلية، نظراً لسلطته التقديرية الواسعة لمنح الجنسية، تجاوز المتطلبات المعتادة ومنح الجنسية بشكل تعسفي¹⁸. يتمتع الوزير أيضاً بسلطة تقديرية واسعة لاقتراح إلغاء جنسية الفرد؛ على العكس من ذلك، لا يمكن للسوريين التخلي عن جنسيتهم دون إذن من الحكومة¹⁹.

صرحت المعارضة السورية مراراً وتكراراً أن الحكومة تشارك بنشاط في التغييرات الديموغرافية من خلال إعادة توطين السوريين داخل البلاد ومن خلال منح الإقامة للأجانب الذين يقاتلون في النزاع. هذا بدوره يؤثر على تفضيلات التصويت. في حين لا توجد بيانات موثوقة حول عدد الأجانب الذين مُنحوا الجنسية أثناء النزاع، فإن هذه القضية لها وزن سياسي كبير، لا سيما في ضوء حالات مماثلة في المنطقة²⁰. تعتبر مسألة إلغاء الجنسية ومنحها ذات صلة بشكل خاص بعدد كبير من الأكراد، الذين تم إنكار حقوقهم في المواطنة في الماضي.

4.2 توصية: مراجعة عمليات منح وإلغاء الجنسية، بما في ذلك إزالة سلطة وزير الداخلية لاتخاذ قرار تعسفي بشأن مسائل الجنسية.

ولعل المثال الأكثر وضوحاً للقيود التعسفية في قانون الانتخابات السوري هو تقييد التصويت على المدانين بارتكاب «جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو تلك التي تزعزع الثقة العامة»²¹. لا يحدّد القانون الجرائم التي يُنظر إليها على أنها مزعومة للثقة العامة، لكنه بدلاً من ذلك يمنح وزير العدل سلطة تحديد تلك التي تنطبق بشكل تعسفي²².

4.3 توصية: تعديل القانون لإزالة قيود التصويت على الأشخاص المدانين بعد انتهاء مدة عقوبتهم. ضع في اعتبارك إزالة القيود المفروضة على التصويت من قبل الأشخاص المدانين تماماً.

يمكن حرمان الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية أو النفسية الاجتماعية من حق التصويت في سوريا. يحتوي التشريع على حكم غامض التعريف يشير إلى أولئك «المرضى عقلياً بطريقة تؤثر على أهليتهم» دون تفصيل. وهذا يتعارض مع بيان

مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ذي الصلة، والذي يتطلب من الدول مراجعة تشريعاتها للتأكد من أنها لا تميز ضد الإعاقة الذهنية²³ وتجدر الإشارة إلى أن البيان ذي الصلة للجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يذهب إلى أبعد من تفسير المفوضية ولا يسمح بتقييد حقوق التصويت على أساس الإعاقة الذهنية في أي حالة.

4.4 توصية: تعديل القانون لإزالة الإشارات إلى المرضى عقلياً.

يكفل قانون الانتخابات، وليس الدستور²⁴، حق السوريين في الخارج في التصويت في الانتخابات الرئاسية (ولكن ليس في الانتخابات التشريعية). بينما نادراً ما تتناول الدساتير هذه القضية، إلا أن هناك بعض الحالات البارزة²⁵. لا تتطلب معايير الانتخابات الدولية السماح للمواطنين في الخارج بالتصويت، على الرغم من أن 151 دولة توفر هذه الفرصة لمواطنيها²⁶. ينص التشريع السوري على إنشاء مراكز اقتراع في السفارات السورية حيث يمكن للناخبين التصويت شخصياً. لا يتم تضمين أي نوع آخر من التصويت الخارجي (على سبيل المثال، الاقتراع البريدي، التصويت بالوكالة) في التشريع. ليتمكنوا من التصويت، يجب على السوريين في الخارج التسجيل في سفارة، وموجب القانون، يجب عليهم تقديم جواز سفر ساري المفعول وختم خروج ساري المفعول للتصويت. القانون لا يعالج قضية اللاجئين على الإطلاق. ترد تفاصيل تسجيل المغتربين السوريين للتصويت في إحدى السفارات في تقرير IFES حول تصويت السوريين في الخارج²⁷.

4.5 توصية: تعديل القانون لتوفير أساس قانوني للتصويت في انتخابات مجلس الشعب لجميع السوريين في الخارج، بمن فيهم اللاجئون.

على غرار الانتخابات التشريعية لعام 2020، باستثناء السفارات السورية، لم تكن هناك أنشطة لتسجيل الناخبين في مكان آخر قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2021، ولم تكن هناك قائمة ناخبين. وهذا مخالف للتشريع الذي يلزم وزارة الداخلية بإعداد السجل بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة الإدارة المحلية والجهاز المركزي للإحصاء. كما يخول القانون الهيئة العليا القضائية للانتخابات SJEC «تحديث وتدقيق» السجل قبل شهرين من الانتخابات، على الرغم من أنه لا يقدم تفاصيل حول كيفية إعداد السجل وتحديثه ومراجعتة.

إن عدم وجود قائمة الناخبين يعني أنه لا توجد طريقة للامتنال للمبادئ الأساسية للشفافية فيما يتعلق بعدد الناخبين المؤهلين والمسجلين، وأماكن تواجدهم. و لا تعكس أي بيانات وإحصاءات للناخبين الواردة في تصريحات المسؤولين صادرة عن السجل المدني، لا تعكس العدد الكبير للسوريين في الخارج أو في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة²⁸. يمثل استخدام السجل المدني لأغراض انتخابية إشكالية، حيث لا يمكن اعتباره سجلاً دقيقاً للمواطنين في سوريا²⁹ على الرغم من الرأي السائد بأن النظام السوري قد أبقى سيطرته المشددة على السكان، إلا أن ذلك لم ينعكس في سجلات السجل المدني المنظمة - حتى قبل التأثير الشديد للصراع على صيانتها³⁰. منذ بداية النزاع، بذلت المنظمات غير الحكومية عدة محاولات متوازية وغير منسقة للحفاظ على سجلات السجل المدني. ومع ذلك، لا تنعكس هذه الجهود في سجلات السجل المدني التي تستخدمها الحكومة السورية.

تعتبر مسألة الدقة والإدراج في السجل المدني ذات أهمية خاصة في حالة السكان الأكراد، لأن حالة التسجيل المدني لعدد كبير من الأكراد لا تساوي المواطنين السوريين الآخرين. في عام 1962، أجرت الحكومة السورية تعداداً سكانياً في محافظة الحسكة لتحديث السجل لتسجيل الأكراد الذين يُزعم أنهم دخلوا البلاد من تركيا والعراق³¹. بعد التعداد، تم تسجيل مئات الآلاف من الأكراد كأجانب (أجانب) في سجل خاص. ظل العديد منهم غير مسجلين (مكتومين) ولم يتلقوا سوى إشعار تحديد الهوية، والذي لا يمكن استخدامه لأغراض رسمية ولم يصدر إلا بموافقة مديرية الأمن السياسي السوري. في عام 2011، منح مرسوم رئاسي الجنسية ظاهرياً للأكراد المسجلين على أنهم أجانب، ينص على إعادة تسجيلهم في السجل المدني. ومع ذلك، تشير المقابلات مع نشطاء أكراد وسوريين إلى أن الأعباء الإدارية والإجراءات الأمنية والتهمير وانعدام الثقة أدت إلى حصول عدد قليل فقط من الأكراد السوريين على الجنسية بنجاح من خلال هذه المبادرة.

4.6 التوصيات: سجل الناخبين الموثوق به هو شرط لن تكون الانتخابات بدونها مقبولة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. يعد تحديد الناخبين بطريقة شفافة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها قبل الانتخابات القادمة. لهذا السبب، يوصى بإصلاح قائمة الناخبين من الألف إلى الياء، إما عن طريق إصلاح السجل المدني أو عن طريق إنشاء قائمة ناخبين مستقلة. يجب تحديد هذه العملية في القانون ويجب أن تتضمن إجراءات تضمن الشفافية والدقة والمهنية. يجب أن تتضمن عملية التسجيل إجراءات لتسجيل السوريين في الخارج، بمن فيهم اللاجئون، مع الأخذ في الاعتبار عددًا كبيرًا من السكان النازحين داخليًا. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ عملية تسجيل الناخبين في الاعتبار أنواعًا مختلفة من وثائق الهوية الصادرة عن مختلف المؤسسات والبلدان المضيفة.

إن الافتقار إلى الشفافية الأساسية في بيانات الناخبين يجعل من المستحيل تحليل مشاركة السوريين في الانتخابات. لا يمكن الوثوق بالأرقام المذكورة في تصريحات مسؤولين مختلفين أو التحقق منها. لم تقدم الهيئة القضائية العليا للانتخابات بيانات الناخبين الخاصة بالانتخابات الرئاسية بالتفصيل الكافي، أو حتى موزعة حسب المحافظة. نظرًا لأنه لم يتم التحقق من بيانات الناخبين بشكل مستقل مطلقًا ولم تنشر الهيئات الانتخابية قائمة الناخبين مطلقًا، فإن المعلومات الوحيدة المتاحة حول انتخابات 2021 هي الأرقام المذكورة في بيانات الهيئة القضائية العليا للانتخابات (انظر الشكل 4).

الشكل 4. عدد الناخبين وفقًا لبيانات الهيئة القضائية العليا للانتخابات

السنة نوع الانتخابات	2007 تشريعية	2007 رئاسية	2012 تشريعية	2014 رئاسية	2016 تشريعية	2020 تشريعية	2021 رئاسية
الناخبون المسجلون أو المؤهلون	7,805,994	11,967,611	10,118,000	15,845,575	8,834,994	18,763,879	18,107,109
الناخبون		11,472,157	5,186,000	11,634,412	5,085,444	6,224,687	14,239,140

محاولات تقدير عدد الناخبين المؤهلين على أساس التقديرات السكانية بعيدة المنال مثل بيانات تسجيل الناخبين. وتتراوح تقديرات إجمالي عدد سكان سوريا بين 24 مليوناً و 27 مليوناً، منهم 16 مليوناً إلى 20 مليوناً في البلاد و 6 ملايين إلى 8.5 مليون خارج البلاد³². سوريا هي واحدة من أصغر السكان في العالم، حيث يبلغ 55 في المائة فقط من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً³³. إذا تم تطبيق هذه النسبة، فإن تقديرات السوريين في سن الاقتراع داخل البلاد تتراوح من 9 ملايين إلى 11 مليون (حتى 15 مليوناً، بما في ذلك السوريون في الخارج) و 3 إلى 5 ملايين من سن الاقتراع خارج البلاد. بالإضافة إلى البيانات السكانية غير المؤكدة، يتراوح عدد السوريين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من 9.5 مليون إلى 14 مليوناً، ويتراوح عدد السكان في سن الاقتراع من 5.2 مليون إلى 7.7 مليون.

4.7 توصية: التفكير في التعاون مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى للتحقق من بيانات السكان وتوحيدها بغرض التخطيط لعملية تسجيل الناخبين

الترشيح

الترشيح

ينظم الدستور الترشح لمنصب الرئاسة، مما يعكس أهمية المنصب في نظام الحكم السوري. بصرف النظر عن سن الاقتراع المحددة، والتي تتماشى مع المعايير الدولية، هناك عدد من القيود الأخرى إما محظورة صراحة بموجب معايير المعاهدات أو يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية في السياق السوري.

إن الانتهاك الأكثر مباشرة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو التقييد الدستوري للدين. يسمح الدستور للمسلمين فقط بالترشح للرئاسة³⁴. القيود الأخرى التي يجب مراجعتها هي³⁵:

- يجب أن يكون المرشحون سوريين عند الولادة، وأن يكون والداهم سوريين بالولادة. مزدوجو الجنسية غير مؤهلين للترشح.
- على غرار المرشحين للبرلمان، يجب أن يتمتع المرشحون للرئاسة بالحقوق المدنية والسياسية وليس لديهم سجل إدانة جنائية مشينة. ومع ذلك، يظل أولئك الذين يسعون للترشح للرئاسة غير مؤهلين حتى لو أعيدت حقوقهم/رد اعتبارهم في وقت لاحق.
- ينص الدستور على وجوب أن يكون المرشحون من الذكور، حيث تستخدم اللغة صيغة مؤنثة لكلمة «الزوج» في سياق الزواج المحظور من غير السوري. في حين أن الدستور لا يمنع صراحة المرأة من الترشح، فإن هذا الحكم يستخدم لغة تمييزية بين الجنسين. نظراً لأن الهيئة القضائية العليا للانتخابات SJEC لم تنشر أسباب رفض الترشح، فمن غير الواضح ما إذا كان جنس المرشح هو في نهاية المطاف عامل استبعاد.
- يجب أن يكون المرشحون قد أقاموا في سوريا لمدة 10 سنوات متواصلة على الأقل قبل الانتخابات. بالنظر إلى طول الصراع، سيؤدي ذلك إلى استبعاد المرشحين من الشتات أو اللاجئين الذين فروا من الحرب.
- لعل أكثر القيود تحريمًا سياسيًا هو شرط دعم المرشح من قبل ما لا يقل عن 35 عضوًا في البرلمان. تم انتخاب الأعضاء الحاليين من خلال عمليات لا تلبى المعايير الديمقراطية، ودون منافسة حقيقية. من الصعب تصور كيف يمكن لمرشحي المعارضة الحصول على الدعم من هؤلاء الممثلين التشريعيين.

5.1 التوصيات: تعديل الدستور لإزالة القيود التي لا تتوافق مع المعايير الانتخابية أو التي تضع أعباء لا داعي لها على المرشحين المحتملين في السياق السوري. راجع القيود التالية للإزالة المحتملة: الجنسية المزدوجة، وعدم أهلية المرشحين الذين أعيدت حقوقهم المدنية والسياسية، والزواج من مواطن أجنبي، والإقامة المستمرة لمدة 10 سنوات. مراجعة الدستور والقوانين الانتخابية لإدراج لغة شاملة للجنسين. ضع في اعتبارك استبدال شرط المصادقة بمتطلب الحصول على مستوى معين من الدعم الشعبي (على سبيل المثال، 100,000 توقيع).

Figure 5. MP Endorsing a Candidate



Photo Credit: SANA

لا ينظم الدستور والقوانين الانتخابية العملية الإدارية للترشح بتفصيل كبير؛ هذا مشمول باللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء.³⁶ ومع ذلك، يجب أن تصدر اللوائح المتعلقة بترشيح المرشحين من قبل السلطة الانتخابية (انظر التوصية 3.2). علاوة على ذلك، فإن الخطوط العريضة للعملية في الدستور والقانون، والأحكام الواردة في اللوائح غير متسقة. ولعل التناقض الأهم يكمن في تسلسل الأحداث: فالقانون يطالب المرشحين بتقديم موافقاتهم عند التقدم للترشح، بينما تسمح اللائحة بتقديم الطلبات وطلبات المصادقة بالتوازي لمدة 10 أيام. من الناحية العملية، يعني هذا أن المرشحين الذين يقدمون طلبات في وقت لاحق من العملية لديهم فرصة ضئيلة للغاية للحصول على الموافقات

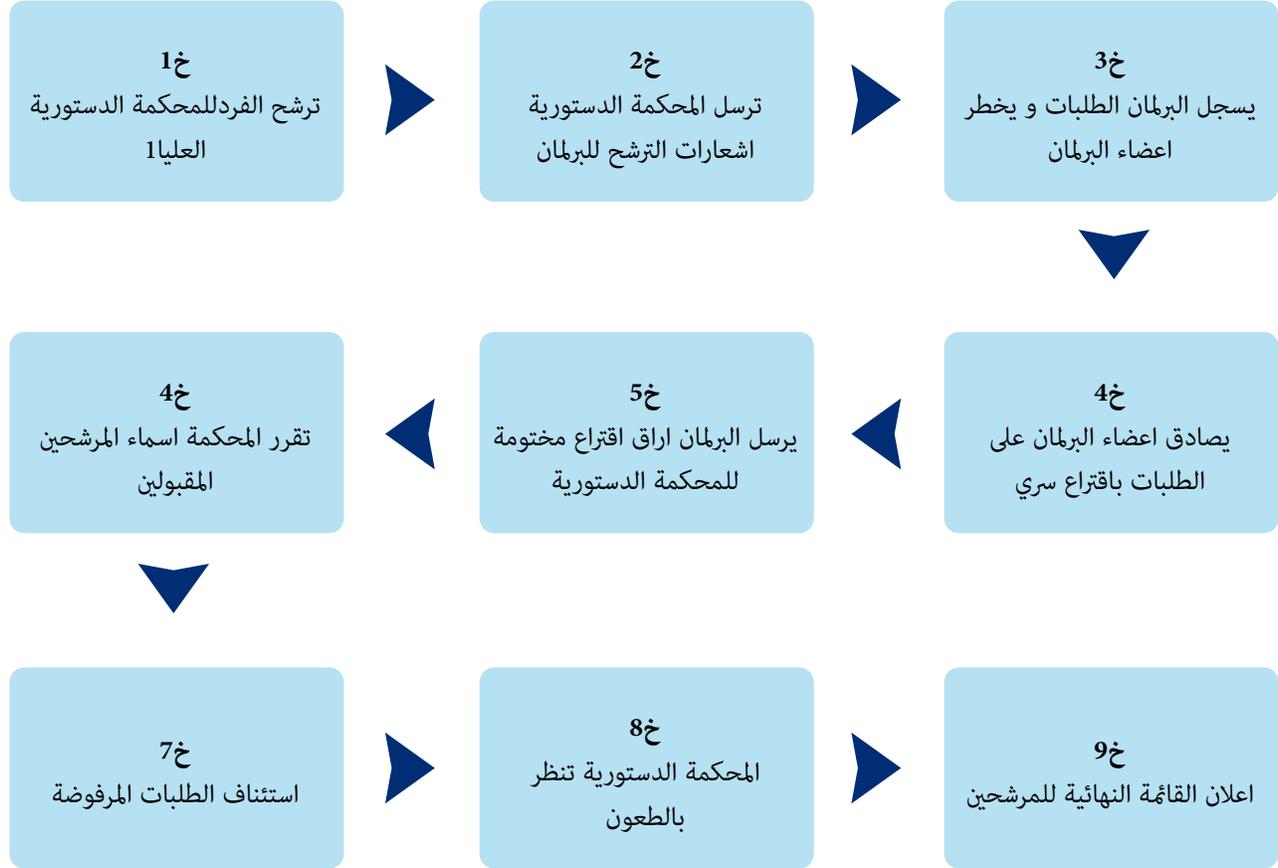
المطلوبة. يتم الإعلان عن الترشيحات يومياً خلال جلسة مجلس النواب المستمرة، ويمنح الأعضاء موافقات يومية خلال هذه الفترة. خلافاً للوائح، لا يقوم المرشحون أنفسهم بإخطار البرلمان بترشيحهم؛ بل يتم إصدار الإخطار من قبل المحكمة الدستورية العليا SCC.

5.2 توصية: مراجعة اللوائح وتبسيط إجراءات الترشيح لضمان المعاملة المتساوية لجميع طلبات الترشيح الخاصة بالمرشحين.

نشرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات قراراتها بشأن طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية خلال مؤتمر صحفي عقد في 3 مايو. وافقت على ترشيحات كل من عبد الله سلوم عبد الله وبشار الأسد ومحمود مرعي. تم رفض الطلبات الـ 48 المتبقية لأنها «لم تستوف المتطلبات القانونية». سبعة من المرشحين المرفوضين كانوا من النساء.³⁷ لم يتم تقديم أي معلومات حول المتطلبات القانونية التي لم يستوفها المرشحون، أو عدد المصادقات التي جمعوها. وأعلنت المحكمة الدستورية العليا أنه يحق للمرشحين المرفوضين الاعتراض في غضون ثلاثة أيام، وأنه ريثما يتم الفصل في أي استئناف، لن يتم ادراجهم في الترشيحات النهائية، ولن يمكن للمرشحين المعتمدين البدء في حملتهم الانتخابية.

5.3 توصية: تعديل القانون بحيث يطالب الإدارة الانتخابية بنشر أسباب رفض طلبات الترشح.

الشكل 3. حفل أداء القسم في اللاذقية



المنافسة والحملات

المنافسة والحملات

كانت الحملات الانتخابية في الانتخابات الرئاسية لعام 2021 مختلفة بشكل ملحوظ عما كانت عليه في الانتخابات التشريعية لعام 2020، التي لم تشهد حملة مكثفة من قبل المرشحين أو القوائم. إلا أن الحملة الرئاسية لم تتسم بالتنافس بين المرشحين، أو عرض برامج واجندات سياسية، أو رسائل تميز مرشحاً عن آخر. كان تركيز الحملات الانتخابية بشكل كبير على الخروج من التصويت لدعم الشرعية الظاهرة للانتخابات مع نسبة إقبال عالية.

يقنن قانون الانتخابات بعض القواعد الأساسية للعدالة الانتخابية³⁸. ومع ذلك، فإن اللوائح على مستوى مجلس الوزراء لا توسع القواعد أو توفر إرشادات لتنفيذها³⁹. يحظر القانون استخدام الأموال العامة في الحملات الانتخابية. كما أنه يحظر التمويل الأجنبي، لكنه يضيف «تمويلًا خارجيًا»، مما يعني أن السوريين المقيمين خارج البلاد قد لا يساهمون في الحملات. كما يبدو القانون شديد التقييد بشأن من يمكنه المساهمة: يحق للأحزاب السياسية والمرشحين فقط تمويل حملة ما، مما يعني أن التبرعات من الأفراد أو المنظمات محظورة. وهذا مخالف للانتشار الواسع لانتاج وعرض لافتات وملصقات تعبر عن دعم الرئيس الأسد. يظل التشريع صامتًا في الغالب حول كيفية تنفيذ قواعد تمويل الحملات الانتخابية، ويتطلب فقط أن يقدم كل مرشح بيانًا ماليًا نهائيًا، مدقق من قبل مدقق حسابات معتمد.

ربما كانت القاعدة الأكثر تقييدًا التي تقوض المنافسة والحملات الانتخابية هي أن المرشح لا يجوز له الشروع بحملته الانتخابية إلا بعد أن تؤكد المحكمة الدستورية العليا ترشيحه⁴⁰. هذا يقوض الحقوق الأساسية لحرية التعبير السياسي والتنظيم. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين بشأن طول فترة الحملة يقوض الفرص المتاحة للمرشحين لتنظيم حملات فعالة.

6.1 التوصيات: مراجعة وتعديل التشريعات لتشمل مبادئ الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية. النظر في إزالة القيود المفروضة على التمويل الخارجي، والتي يمكن أن تستبعد عددًا كبيرًا من السوريين النازحين بسبب النزاع، على عكس إطار عمل قرار مجلس الأمن رقم 2254. تعديل التشريع لتفويض الهيئات الانتخابية لوضع لوائح بشأن كيفية تنفيذ المراقبة والإنفاذ بخصوص قواعد تمويل الحملة. تعديل التشريع للسماح صراحة بمساهمة الناخبين السوريين في الحملات. تعديل التشريع لإزالة قيود الحملة قبل اعتماد المرشحين.

في 10 مايو، أعلنت المحكمة الدستورية العليا أن فترة الحملة الانتخابية ستبدأ في 16 مايو وتنتهي قبل 24 ساعة من بدء الاقتراع في 26 مايو، كما هو منصوص عليه في القانون⁴¹، مما يسمح فعليًا بحملة 10 أيام فقط. كما دعت المحكمة المرشحين وأنصارهم إلى احترام المواعيد وتجنب الدعاية قبل فترة الحملة الرسمية. وبما أنه كان من المقرر إجراء تصويت السوريين في الخارج في 20 أيار (مايو)، لم تتح الفرصة للمرشحين للتحدث إلى الشتات السوري⁴². أطلق المرشحون الثلاثة المعتمدون حملاتهم في 16 مايو / أيار.

اختار محمود مرعي شعار «معاً» لحملته الانتخابية. استخدمت منصة حملته مجموعة من الرسائل التي تناولت إعادة الإعمار، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، ورفض الفتنة الطائفية، وبناء عقد اجتماعي جديد ودعم الطبقات المحرومة. وطالب بديمقراطية تشاركية في سوريا، وانتقد العقوبات الأمريكية أحادية الجانب على سوريا واتهم المعارضة في الشتات

بالخيانة ومحاولة تقويض العملية الانتخابية التي اقترحتها الأمم المتحدة. وأعرب مرعي عن دهشته، كمرشح معارض ذي مصداقية، للموافقة على الترشح، وقال إن الحكومة أظهرت نوايا إيجابية من خلال السماح بترشيحه. أرى أن هناك عقلية جديدة في سوريا يمكن أن تكون بداية تغيير ديمقراطي وطني. وصرح مرعي في مقابلة مع وكالة سبوتنيك للأبناء⁴³ «يجب أن نلتزم بهذه التجربة الناشئة ونطورها».

في 17 مايو، أصدر حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، الذي ادعى مرعي أنه يمثله، بيانًا ينفي وجود أي علاقة معه⁴⁴. بالإضافة إلى ذلك، ورد أن حزب التضامن السوري رفع دعوى قضائية ضد مرعي يتهمه بـ «التشهير والقذف والخيانة والتوبيخ»⁴⁵. وصرح الأمين العام لحزب التضامن، أبو قاسم، أن المرشحين لا يتمتعون بالحصانة أمام القضاء. واتهم أبو قاسم مرعي بخرق الفقرة الثالثة من المادة 50 من قانون الانتخابات، التي تحظر الحملات التي «تخل بالنظام العام والآداب العامة»، مشيرًا إلى أن الاعتداء على الأحزاب السياسية المرخصة يخالف هذه القاعدة. واتهم مرعي بدوره حزب التضامن بإقامة علاقات مع المملكة العربية السعودية والارتباط بالمعارضة والجهة الوطنية الديمقراطية المحظورة. أخيرًا، قدم حزب شباب من أجل البناء والتغيير استئنافًا إلى المحكمة الدستورية العليا، مدعيًا أن مرعي أقام خارج البلاد لفترة تتجاوز الحد المسموح به دستوريًا. وتحدى عدد من جماعات المعارضة المحلية والخارجية ادعاء مرعي بأنه مرشح معارض.

كان شعار حملة عبد الله سلوم عبد الله «قوتنا تأتي من وحدتنا». ركزت حملته على هزيمة «الإرهاب الاقتصادي»، والعقوبات التي تفرضها دول «ليس لديها حد أدنى من الإنسانية والأخلاق من المبادئ». وعبدالله عضو في المكتب السياسي لحزب الوندوين الاشتراكيين لكنه لم يروج لترشيحه أو يقدم تفاصيل عن برنامجه. علاوة على ذلك، أعلن تحالف الجبهة الوطنية التقدمية، التي ينتمي إليها حزب الوندوين الاشتراكيين، دعمه لترشيح بشار الأسد.

وبينما شارك مرعي وعبد الله في مقابلات تلفزيونية وصحفية لجذب الناخبين، لم يشارك الرئيس الأسد. وركزت حملته على شعار «العمل بالأمل» وركزت على ترسيخ الانتصار العسكري من خلال تعزيز إعادة إعمار سوريا. وتناولت رسائل الحملة «تحويل الدمار والإرهاب إلى تجديد وسلام».

على عكس الانتخابات التشريعية، بذلت الحكومة جهودًا كبيرة في حملات الخروج من التصويت للانتخابات الرئاسية. رعت وزارة الداخلية أربع أغنيات لفنانين سوريين بارزين⁴⁶، ونُظمت فعاليات «دعم الانتخابات الرئاسية» في جميع أنحاء البلاد. روجت القنوات الإعلامية لأهمية المشاركة لتحفيز الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وتضمنت معظم الرسائل صور العلم السوري دون صور أو إشارات مباشرة للأسد. وأظهر العديد من السياسيين المحليين حضور فعاليات «دعم الانتخابات الرئاسية» ودعوا الناخبين إلى المشاركة في الانتخابات والتصويت لـ «المرشح الأنسب»، وهو «الذي يحمي الوطن» و «يدعم ويقود الجيش العربي السوري». استضافت الجامعات والبلديات والقبائل وغيرها من المنظمات هذه الفعاليات وحظيت بوقت بث كبير على وسائل الإعلام التي تديرها الدولة.

فاقت أنشطة الحملة والمواد الترويجية في الدعم المباشر أو غير المباشر للرئيس الأسد أنشطة مرعي وعبد الله. كان هذا ملحوظًا بشكل خاص في عدد الملصقات واللافتات المعروضة في الشوارع والمباني. يبدو أن غالبية مواد الحملة تم إنتاجها من قبل مؤسسات الدولة المحلية والمجتمعات والشركات والأفراد، بدلاً من تمويلها من قبل صندوق الحملة المركزية أو حزب البعث التابع للرئيس الأسد. زعمت التقارير الإخبارية أنه تم تشجيع أصحاب الأعمال - وأحيانًا إيجابهم - على نشر مواد الحملة. في المقابل، اقتصر معظم مواد حملة مرعي وعبد الله على اللوحات الإعلانية المدفوعة على الطرق (انظر الشكل 7).

الشكل 7. اللوحات الإعلانية للحملة

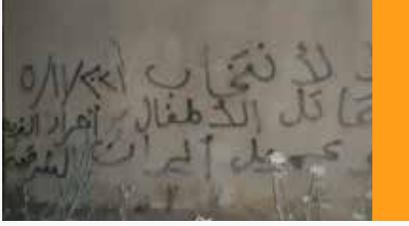


انطلقت حملة للطعن في شرعية الانتخابات الرئاسية على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وانتشرت حتى داخل المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. في درعا، دعت ملصقات وكتابات على الجدران إلى رفض الانتخابات وحذرت من المشاركة. ودُكرت السكان بـ «المصاعب والعنف الذي تعرضوا له هم وأبنائهم». في 23 مايو، دعت الجماعات الثورية والقبلية في درعا إلى مقاطعة الانتخابات، مشيرة إلى أنها تجري في «مناخ استبدادي» تم فيه «مصادرة إرادة السوريين الحرة»⁴⁷. وأصدر ناشطون وشخصيات عامة أخرى بالمحافظة بيانات رفضت فيها الانتخابات واعتزمت على فتح أقلام اقتراع⁴⁸. نشر ناشطون في قرية الحراك شرقي درعا بياناً على فيسبوك يرفضون فيه فتح مراكز الاقتراع في الحراك ويدعون إلى نهج «عدم التسامح» مع أولئك الذين يروجون للانتخابات. وتم توثيق نداءات مماثلة في مدينة جاسم شمال درعا وقرى جيدور ونحطا وصيدا ونسيب والطيبة والطاسيل. لم تقتصر الحملة في منطقة درعا على التصريحات والكتابات على الجدران. واندلعت احتجاجات في القرى والبلدات، بما في ذلك الكرك الشرقية، وغازية الشرقية، ومليحة الغربية، وجاسم. ظهرت تقارير غير مؤكدة بأن الهيئة القضائية العليا للانتخابات قد ألغت خطط فتح مراكز اقتراع في صيدا والطيبة والغازية وكرفا ومناطق أخرى «لحماية موظفي الاقتراع والأمن»⁴⁹. هذا القلق بدا له ما يبرره، إذ انتشرت على الإنترنت مقاطع فيديو لمليشيات تهدد بمهاجمة مراكز الاقتراع.

أفادت وسائل إعلام مقرها حمص، في 18 أيار / مايو، عن هجوم على خيمة حملة الأسد في قرية الفرخانية المتاخمة لبلدة تلبيسة على طريق حمص- حماة السريع بريف حمص الشمالي. واستشهد في الخيمة مهندس صوت عمار فوزي التلاوي واصيب اثنان اخران. وكانت جماعة سرايا مقاومة في حمص قد أصدرت تهديداً ضد الخيمة على تلغرام في اليوم السابق ثم أعلنت مسؤوليتها عن قتل التلاوي.⁵⁰

عقد مجلس القبائل والعشائر السورية، في 24 أيار، مؤتمره الرابع في ريف حلب تحت شعار «قوتنا في وحدتنا». وفي بيان ختامي، رفض المجلس «انتخابات بشار الصورية وغير الشرعية» التي زعموا أنها «انتهكت حق السوريين في اختيار قيادتهم». وأضاف البيان أن «نظام الأسد ليس له الحق في إجراء أي انتخابات قبل سن دستور جديد وتحت إشراف الأمم المتحدة الكامل للانتخابات في بيئة آمنة ومحايدة وفق قراري مجلس الأمن 2118 و 2254».

الشكل 8. حملة كتابات ضد بشار الأسد، 11 أيار 2021



لا لانتخاب قاتل الاطفال و عميل ايران، أحرار الغوطة



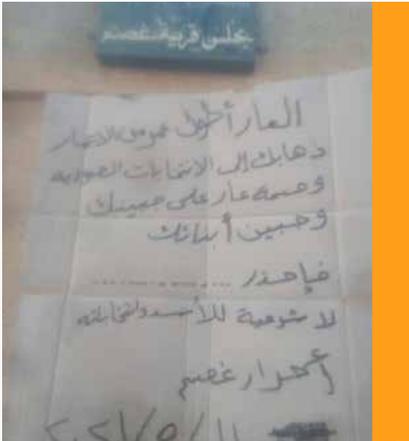
لا لانتخاب قاتل الاطفال و عميل ايران، الكرك الشرقي



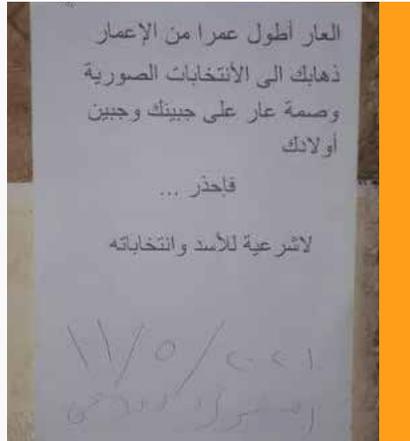
«والخيل والبغال والحمير لنتخبوها، وليس لنتخبوها.» - الكرك الشرقي

تم توثيق أنشطة مناهضة للانتخابات مماثلة في دير الزور والقنيطرة. على سبيل المثال، في 25 مايو، تركت منشورات تهديد على أبواب وسيارات أعضاء حزب البعث في بلدة أوفانيا بريف القنيطرة الشمالي. وطالبت الرسائل بإغلاق مركز الاقتراع الذي يُزعم أنه أنشأه حزب البعث والفروع الأمنية. تم إغلاق عدد من مراكز الاقتراع في القنيطرة بعد رفض المواطنين المشاركة في الانتخابات.⁵¹

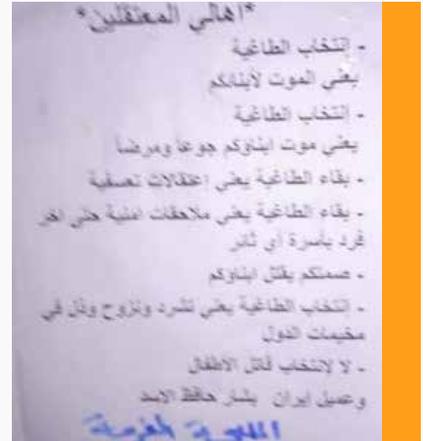
الشكل 8. حملة كتابات ضد بشار الأسد، 11 أيار 2021



”العار اطول من الاعمار، ذهابك الى الانتخابات السورية وصمة عار على جبينك، لا شرعية للأسد و انتخاباته



”العار اطول من الاعمار، لا شرعية للأسد و انتخاباته



«التصويت للطاغية يعني الموت لأطفالك من الجوع والمرض. بقاء الطاغية في السلطة يعني الاعتقالات الجماعية. بقاء الطاغية في السلطة يعني الملاحقة الأمنية لجميع أفراد عائلة أي ثوري. صمتك يقتل أبناءك. التصويت للطاغية يعني التشرد والتهجير والإذلال في المخيمات الأجنبية. لا للتصويت لقاتل الأطفال والمتسلل الإيراني بشار حافظ الأسد.» - أهالي المعتقلين (نُشر في مليحة الغربية).

وسائط التواصل الاجتماعي

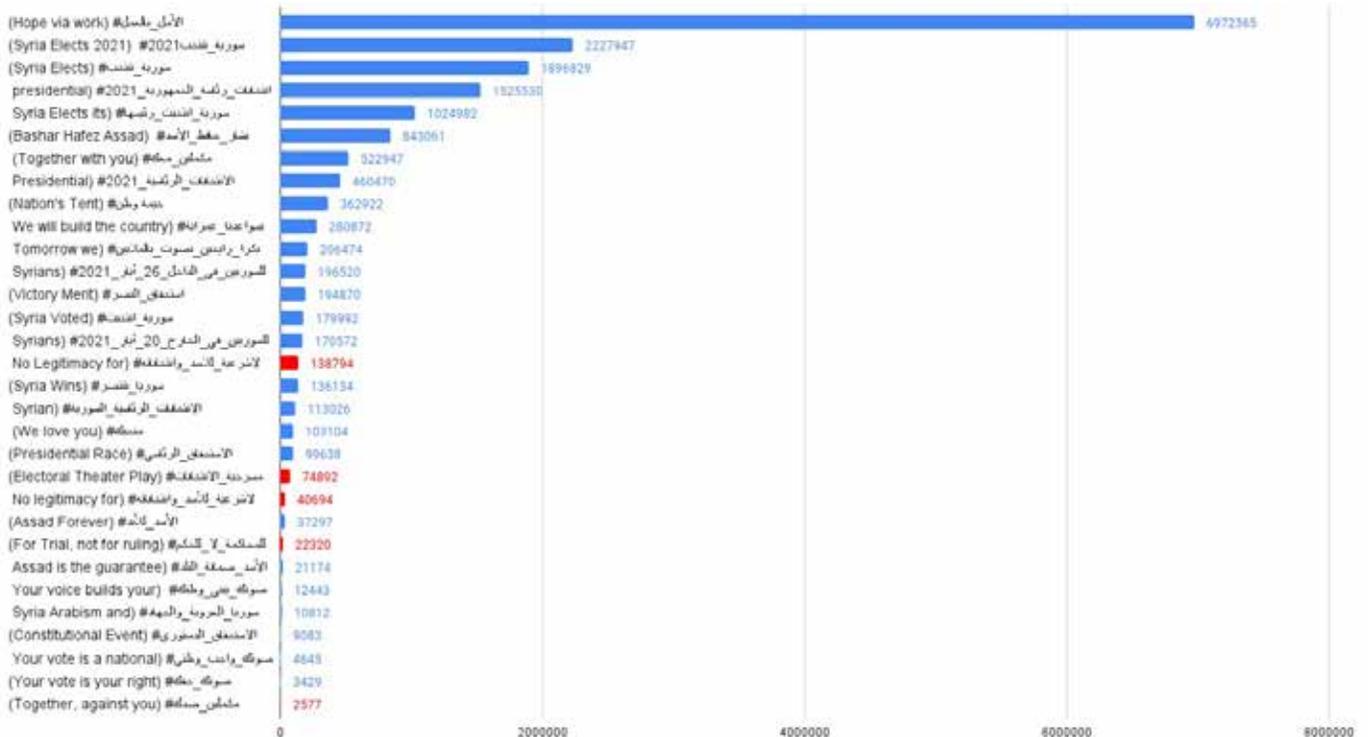
وسائط التواصل الاجتماعي

أكدت مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي أن فيسبوك هو المنصة الأساسية لوسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم الحملات وتبادل الاتصالات المتعلقة بالانتخابات في سوريا. من 6 مايو إلى 5 يونيو، ركز هذا التقييم على الصفحات وعلامات التصنيف والإعجابات والوصول والمشاهدات والتعليقات، وجمع 82,239 مشاركة من 5651 صفحة⁵². يمثل هذا المستوى من النشاط زيادة كبيرة عن الانتخابات التشريعية لعام 2020، حيث تم توثيق 13478 وظيفة مرتبطة بالانتخابات فقط على مدار 70 يومًا. العوامل الرئيسية التي أثرت في هذه الزيادة كانت جهود المعارضة لتشويه سمعة الانتخابات والحملة المتقدمة التي تدعم الأسد من خلال تشجيع زيادة الإقبال. لم يحدد التحليل أي حملات تضليل كبيرة.⁵³

الحملات المؤيدة والمناهضة للانتخابات

من بين 31 حملة هاشتاغ مرتبطة بالانتخابات، دعمت 26 حملة الرئيس الأسد، لكن لم يدعم أي منها مرعي أو عبد الله. عارضت خمس حملات العملية الانتخابية بمحاولة تقويض مصداقيتها ودعوة الناخبين إلى مقاطعة الانتخابات. لا توجد حملات كبيرة تدعم مرعي. كانت الحملة المؤيدة للانتخابات، التي تضم 17,617,138 تفاعلًا، أكثر نشاطًا بشكل غير متناسب من الحملة المناهضة للانتخابات، مع 279,277 تفاعلًا فقط (انظر الشكل 10). كانت الحملات المناهضة للانتخابات أكثر نشاطًا على Twitter منها على Facebook، ومن المفترض أنها تستهدف الجماهير الدولية. أطلق الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية حملة واحدة مناهضة للانتخابات تحت عنوان «للمحاكمة لا للحكم»، استهدفت كل مستخدم سوري داخل وخارج سوريا.

الشكل 10. التفاعلات لكل حملة هاشتاغ



أنتجت أهم 100 صفحة على Facebook تنشر مواضيع انتخابية أكثر من 40 بالمائة من المحتوى. واحد فقط كان تابعاً للمعارضة، وقامت بحملة مناهضة للانتخابات. تم إنشاء الغالبية العظمى من الصفحات المؤيدة للانتخابات من قبل وسائل الإعلام الحكومية أو حزب البعث أو المؤسسات الإعلامية الداعمة للحكومة السورية، مما يشير إلى قدرة تنظيمية أفضل وتنسيق أفضل للحملات عبر الإنترنت.

التوزع الجغرافي للمنشورات

الغالبية العظمى من المشاركة في حملات الفيسبوك - حوالي 89 بالمائة من المنشورات - نشأت من سوريا. وهذا يعكس تدني مستوى التأييد للانتخابات بين الشتات السوري. وكان توزيع التعاقدات التي منشؤها خارج سوريا على النحو التالي: تركيا 3%؛ لبنان 2 في المائة؛ والعراق وألمانيا والإمارات العربية المتحدة ومصر، 1% لكل منهما. يسرد الشكل 11 عدد المنشورات التي نشأت من أفضل 20 دولة.

الشكل 11. ال 20 دولة الأكثر مشاركة في الانتخابات

البلد	عدد المنشورات	البلد	عدد المنشورات
1. سوريا	71,898	11. الولايات المتحدة	179
2. تركيا	2,228	12. قطر	142
3. لبنان	1,741	13. الكويت	125
4. العراق	566	14. تونس	125
5. مصر	504	15. إيران	120
6. ألمانيا	503	16. بريطانيا العظمى	88
7. الامارات	453	17. فلسطين	88
8. الأردن	347	18. الجزائر	84
9. السويد	341	19. كندا	81
10. فرنسا	217	20. المغرب	81

نشأت معظم المشاركات في الحملات المناهضة للانتخابات في الخارج؛ كانت تركيا وألمانيا والدمارك أكثر دول المنشأ شيوعاً. تم إطلاق العديد من الحملات المؤيدة للانتخابات من قبل المستخدمين في لبنان وفلسطين ومصر. كشف التحليل السريع لهذه الحملات عن دعمها من قبل مجموعات منظمة على الإنترنت تابعة لحلفاء سوريا الإقليميين مثل حزب الله والجماعات العراقية المقربة من مقتدى الصدر.⁵⁴

المؤسسات العامة الداعمة للأسد

حصل الرئيس الأسد على دعم كبير عبر الإنترنت على صفحات الفيسبوك للمؤسسات العامة والوزارات والمؤسسات التعليمية والنقابات والشركات الخاصة. يوضح الشكل 12 المؤسسات العامة التي نشرت رسائل مؤيدة للانتخابات.

الشكل 12. المؤسسات العامة التي نشرت رسائل مؤيدة للانتخابات

اسم الصفحة بالغة الانكليزية	اسم الصفحة بالعربية
Directorate of Theaters & Music - Damascus	مديرية المسارح والموسيقا - دمشق
Al-Furat University	جامعة الفرات
Syriatel	سيريتل
The Administrative Board of the Faculty of Education at the University of Aleppo	الهيئة الإدارية لكلية التربية بجامعة حلب
Directorate of Endowments of Damascus	مديرية أوقاف دمشق
General Authority of the Ophthalmological Surgical Hospital in Damascus	الهيئة العامة لمستشفى العيون الجراحي بدمشق
Syrian Trade Institution	المؤسسة السورية للتجارة
The Administrative Board of the Faculty of Law - Open Learning	الهيئة الإدارية لكلية الحقوق - تعليم مفتوح
Al-Baath University - College of Arts and Humanities	جامعة البعث - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Al-Hasakah Directorate of Education	مديرية تربية الحسكة
Al-Jalaa Family Club and Swimming Pool	مسبح ومطعم نادي الجلاء العائلي
Teachers` Syndicate in Syria	نقابة المعلمين في سورية
Syrian Public Establishment for Insurance	المؤسسة العامة السورية للتأمين
The Administrative Board of the Institute of Business Administration and Marketing Unit at the University of Aleppo	الهيئة الإدارية لوحدة معهد إدارة الأعمال والتسويق في جامعة حلب
The General Authority for Radio and Television in Syria - Drama channel	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في سورية - قناة دراما
Faculty of Education at Tartous University - Administrative Authority	كلية التربية في جامعة طرطوس-الهيئة الإدارية
Lattakia Health Directorate	مديرية صحة اللاذقية
Dentists` Syndicate in Tartous	نقابة أطباء الأسنان بطرطوس
Dentists` Syndicate in Syria	نقابة أطباء الأسنان في سورية
Syrian Engineers` Syndicate-Homs Branch	نقابة المهندسين السوريين - فرع حمص
Homs Workers Union	اتحاد عمال حمص
Press Office - Directorate of Education in Hama	المكتب الصحفي - مديرية التربية في حماة
The Administrative Board of the Faculty of Economics_Open Learning Unit	الهيئة الادارية لكلية الاقتصاد_وحدة التعليم المفتوح
The Administrative Board of the Faculty of Economics - Aleppo University	الهيئة الادارية لكلية الاقتصاد-جامعة حلب

اسم الصفحة بالعربية	اسم الصفحة باللغة الانكليزية
الهيئة الإدارية في كلية الهندسة المعمارية	The Administrative Body of the Faculty of Architecture
الهيئة الإدارية لكلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية	Administrative Board of the Faculty of Electrical and Electronic Engineering
الهيئة الادارية في كلية الحقوق - جامعة البعث	The administrative body of the Faculty of Law - Al-Baath University
الهيئة الادارية لكلية الحقوق - جامعة حلب	Administrative Board of the Faculty of Law - University of Aleppo
/ الهيئة العامة لمشفى الباسل	General Authority of Al - Bassel Hospital
جامعة دمشق _ كلية الحقوق _ دراسات قانونية	Damascus University _ Faculty of Law _ Legal Studies
كلية الآداب في جامعة طرطوس - الهيئة الإدارية	The Faculty of Arts at Tartous University - the administrative body
كلية الزراعة جامعة تشرين/الصفحة الرسمية	Faculty of Agriculture, Tishreen University/official page
كلية الصيدلة - جامعة دمشق	Faculty of Pharmacy - Damascus University
كلية الطب البشري في جامعة طرطوس - الهيئة الإدارية	Faculty of Medicine at Tartous University - Administrative Board
كلية الهندسة التقنية في طرطوس - الهيئة الإدارية	Faculty of Technical Engineering in Tartous - Administrative Authority
كلية هندسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - الهيئة الإدارية	College of Information and Communication Technology Engineering - Administrative Authority
مجلس مدينة جبلة	Jableh City Council
مجلس مدينة دوما	Douma City Council
مجلس مدينة ديرالزور	Deir Ezzor City Council
مديرية أوقاف حماة	Hama Endowments Directorate
مديرية أوقاف حمص	Homs Endowments Directorate
مديرية سياحة حمص	Homs Tourism Directorate
مديرية صحة محافظة ريف دمشق	Damascus Countryside Governorate Health Directorate
نقابة المحامين - فرع حلب	Bar Association - Aleppo Branch
نقابة صيادلة سوريا فرع ريف دمشق	Syrian Pharmacists Syndicate, Rural Damascus Branch
نقابة مهندسي ريف دمشق - الصفحة الرسمية	Syndicate of Rural Damascus Engineers - official page

اسم الصفحة بالعربية	اسم الصفحة باللغة الانكليزية
الهيئة الادارية لكلية طب الأسنان جامعة حلب	Administrative Board of the Faculty of Dentistry, Aleppo University
الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	Public Authority for Radio and Television
-جامعة طرطوس	Tartous University
مديرية صحة حماه	Hama Health Directorate
مشفى تشرين	Tishreen-hospital
المكتب التنفيذي لبلدية داريا	Daraya Municipal Executive Office
الهيئة الإدارية بكلية التربية-فرع جامعة البعث	The Administrative Board of the College of Education - Al-Baath University Branch
الهيئة الإدارية لكلية الهندسة المعمارية جامعة حلب	The administrative body of the Faculty of Architecture, University of Aleppo
جامعة الحواش الخاصة	Al-Hawash Private University
كلية العلوم السياسية جامعة دمشق	Faculty of Political Science, Damascus University
مجلس مدينة حماه	Hama City Council
مديرية الثقافة بدمشق	Directorate of Culture, Damascus
مديرية اوقاف ريف دمشق	Directorate of Endowments, Rural Damascus
مستشفى الأسد الجامعي بدمشق	Al-Assad University Hospital in Damascus
نقابة أطباء اللاذقية	Lattakia Medical Syndicate
نقابة الصيادلة فرع حماه	Pharmacists` Syndicate Hama Branch
نقابة المهندسين فرع حلب	Engineers` Syndicate, Aleppo Branch
نقابة صيادلة سوريا -	Syrian Pharmacists Syndicate
الشركة العامة لكهرباء محافظة دمشق	The General Electricity Company of Damascus Governorate
الشركة العامة لمرفأ طرطوس	The General Establishment for Tartus Port
المؤسسة السورية للمخابز	The General Establishment for Bakeries
المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء	General Corporation for Electricity Transmission and Distribution
الهيئة الإدارية في كلية الآداب جامعة حماة	The Administrative Body of the Faculty of Arts, University of Hama
الهيئة الإدارية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية	The Administrative Board of the College of Arts and Humanities
الهيئة الإدارية في كلية التربية - جامعة تشرين	The Administrative Board of the Faculty of Education - Tishreen University
الهيئة الإدارية في كلية الطب البشري - جامعة البعث	The Administrative Body of the Faculty of Medicine - Al-Baath University

Figure 14. Interactions on the Official Campaign Facebook Pages

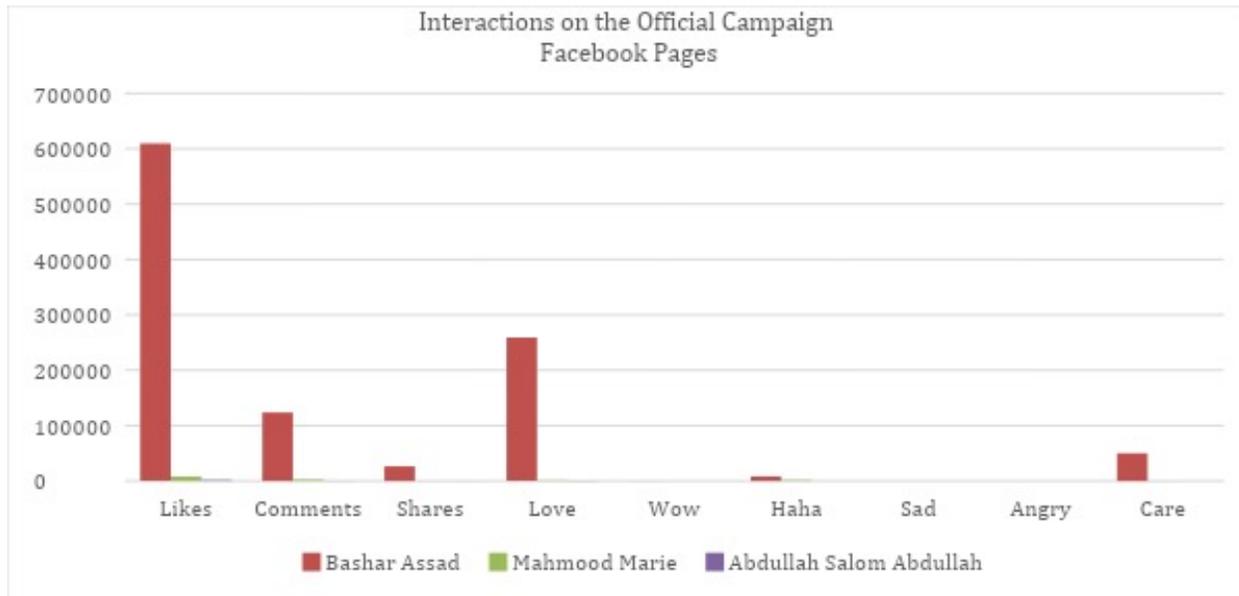


Figure 15. Facebook “Likes” Trends

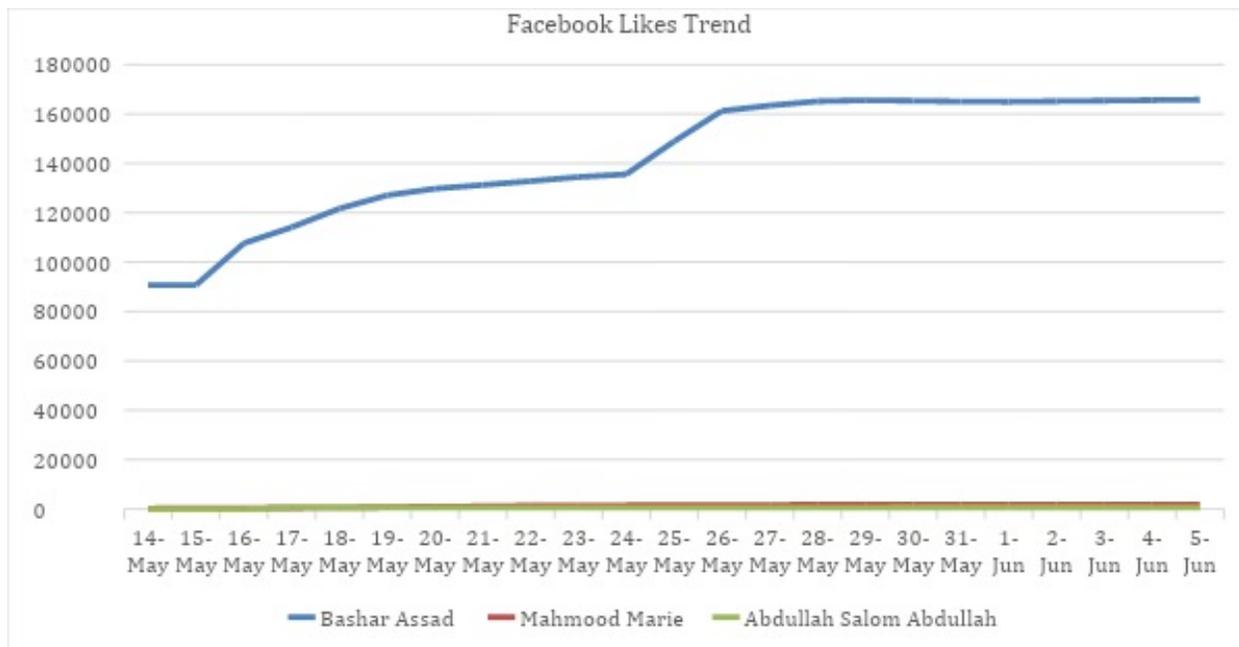


Figure 13. Public Institutions that Posted Pro-Election Messages

	“Hope for Work” Bashar al-Assad	“Together” Mahmood Merai	“Our Strength Is from Our Unity” Abdallah Saloum Abdallah
Posts During the Campaign eriod	166	48	35
Interactions With Official Page	1,076,618	13,626	2,681
Type of Media	<u>Live video:</u> 2 <u>Shared video:</u> 53 <u>Photos:</u> 65 <u>Status:</u> 46	<u>Link:</u> 2 <u>Live video:</u> 3 <u>Uploaded video:</u> 19 <u>Photos:</u> 21 <u>Status:</u> 2 <u>YouTube:</u> 1	<u>Live video:</u> 2 <u>Uploaded video:</u> 10 <u>Photos:</u> 22 <u>Status:</u> 1

The messaging of the al-Assad campaign was similar to the overall media campaign, with themes addressing reconstruction, Syria’s win over terrorism, its struggle against the blockade and the importance of reviving various sectors to overcome the crisis. The campaign page published videos of an ad campaign, photos and videos of major pro-Assad campaign events in regions and information about the voting process abroad.

Merai’s campaign called for establishment of a participatory government, and dialogue between the internal opposition and the government. It also promoted the release of prisoners of conscience. Merai’s Facebook posts consisted mostly of videos of his media interviews and meetings.

Abdallah’s campaign was the least active on social media and generated negligible engagement. The 35 posts focused mostly on the importance of reconciliation and resistance against occupation and plots against Syria. The vast majority of posts presented footage of Abdallah’s media interviews. No customized advertising campaign was developed. Figures 14 and 15 show interactions on the official Facebook campaign pages and Facebook “likes” trends, respectively.

النازحون داخليا

النازحون داخليا

سمحت تعديلات 2016 على قوانين الانتخابات بإنشاء مراكز اقتراع للنازحين خارج المحافظات. كما سمحت التعديلات للنازحين بنقل تسجيلاتهم إلى محافظات أخرى. ومع ذلك، لا يقدم القانون أي إرشادات حول كيفية إدارة تصويت النازحين أو إجراءات التحقق من وضع النازحين داخليًا.

نظرًا لعدم وجود قائمة ناخبين وأجريت الانتخابات الرئاسية في دائرة انتخابية واحدة على مستوى البلاد، يمكن للنازحين التصويت في أي مركز اقتراع في البلاد. لم يتم تسجيل أو نشر عدد النازحين المؤهلين والذين أدلوا بأصواتهم لعدم وجود قائمة ناخبين أو طريقة تسجيل لهم. بينما أدلى بعض المسؤولين بتصريحات تشير إلى أن الهيئات الانتخابية قد زادت عدد مراكز الاقتراع لاستيعاب مجتمعات النازحين داخليًا، لم يتم نشر⁵⁵ أي معلومات منهجية حول هذا الموضوع. لا تتضمن نتائج الانتخابات أي معلومات عن تصويت النازحين داخليًا - لم يكن العدد الإجمالي أو معدل الإقبال أو أصواتهم شفافة، ولا توجد بيانات لتقدير مشاركتهم في الانتخابات.

8.1 التوصيات: يجب على الهيئة الانتخابية وضع لوائح لتسجيل وتصويت النازحين داخليًا، بما في ذلك تدابير لحماية نزاهة العملية ومعايير إنشاء مراكز اقتراع للنازحين داخليًا. مراجعة عرض نتائج الانتخابات لتشمل بيانات مراكز اقتراع النازحين.

الاقتراع والفرز

الاقتراع والفرز

لا يحمي الإطار القانوني السوري نزاهة الاقتراع، حيث لا يتضمن إجراءات فعالة للرقابة والإشراف على لجان الاقتراع، أو سرية التصويت أو الإدارة الفعالة للعملية. حتى الإجراءات الإجرائية الأساسية المنصوص عليها في القانون لم يتم تنفيذها يوم الانتخابات.

وبحسب قانون الانتخابات، على اللجان الفرعية الانتخابية تحديد اللجان الانتخابية قبل سبعة أيام على الأقل من يوم الانتخابات بالتنسيق مع إدارات المحافظات. أعلنت اللجان الفرعية على مستوى المحافظات أنها أصدرت قرارات رسمية بقوائم أماكن الاقتراع - ومع ذلك لم يتم الإعلان عن القوائم. كان المصدر الوحيد للمعلومات عن مراكز الاقتراع هو البيانات العرضية من اللجان الفرعية. إلا أن عدد أقلام الاقتراع بحسب تلك البيانات تغير بشكل متكرر ولم يصل إلى العدد النهائي البالغ 12102 مركزاً الذي تم الإعلان عنه خلال مؤتمر صحفي مشترك بين وزارة الداخلية والهيئة القضائية العليا للانتخابات.⁵⁶

الشكل 16. عدد مراكز الاقتراع كما أعلنتها هيئات انتخابات المحافظات في 19 مايو 2021⁵⁷

1. دمشق	1,870	9. ادلب	40
2. اللاذقية	1,018	10. الرقة	95
3. حلب	628	11. ريف دمشق	2,058
4. ريف حلب	617	12. القنيطرة	130
5. حمص	1216	13. ديرالزور	357
6. طرطوس	789	14. الحسكة	157
7. حماه	1,040	15. درعا	حوالي 200
8. السويدة	365	الاجمالي: حوالي 10650	

إن الافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بعدد مراكز الاقتراع ومواقعها، فضلاً عن الزيادات التعسفية في اللحظات الأخيرة في عدد مراكز الاقتراع، يقوض نزاهة العملية ويجعل من الصعب الإشراف على الاقتراع.

9.1 التوصيات: تعديل القانون بحيث يطلب من مسؤولي الانتخابات نشر قائمة كاملة بمراكز الاقتراع قبل الانتخابات، بما في ذلك عدد الناخبين المسجلين لكل مركز. تعديل القانون لتحديد أماكن أقلام الاقتراع.

وبينما لا ينظم القانون عملية إدارة التصويت العسكري، أشارت الملاحظات إلى أن مراكز الاقتراع العسكرية كانت تدار من قبل العسكريين وبالتنسيق معهم. صوّت الجيش في نفس اليوم الذي صوت فيه بقية الجمهور، لكن لم يتم نشر معلومات عن مواقع مراكز الاقتراع العسكرية.

9.2 توصية: تعديل القانون لتنظيم إدارة التصويت العسكري بما يتفق مع التوصية 3.2، التي تتناول الإشراف والإدارة على إدارة الانتخابات.

كما هو مذكور في قسم الناخبين، لم تكن هناك قوائم ناخبين متوفرة في مراكز الاقتراع يوم الانتخابات. تم «تحديد» أهلية الناخبين فقط عن طريق التحقق من هوية كل ناخب. تم تسجيل أولئك الذين صوتوا في سجل يحتوي على خمسة حقول: (1 الرقم التسلسلي، 2) الاسم الكامل للناخب (بما في ذلك اسم الأب)، 3) اسم الأم، 4) موقع ورقم التسجيل و 5) رقم بطاقة الهوية.

بما أنه لم يتم تعيين الناخبين في مراكز محددة، وانتخاب الرئيس بشكل عام، يمكن للناخبين التصويت في محافظاتهم الأصلية أو محل إقامتهم. بالإضافة إلى زيادة مخاطر التزوير، فإن هذا الغموض يعقد تخطيط الخدمات اللوجستية للانتخابات وله آثار مباشرة على عمليات يوم الانتخابات مثل التوظيف وتوزيع المواد الانتخابية والتزاحم وأماكن مراكز الاقتراع. بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم وجود قوائم الناخبين إلى استحالة التحقق من أرقام الإقبال.

رسمت المراقبة المباشرة، والتقارير الإعلامية حول عملية الاقتراع، صورة من الفوضى والترهيب والإكراه للناخبين، وانهاية الإجراءات الأساسية لحماية النزاهة⁵⁸. كانت قوات الأمن موجودة داخل مراكز الاقتراع وخارجها. يبدو أن الحكومة وحزب البعث قد مارسوا ضغوطاً منهجية من خلال الجامعات والنقابات العمالية والنقابات والقبائل والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة لزيادة إقبال الناخبين. لم يُسمح للطلاب في حمص بمغادرة حرمهم الجامعي قبل التصويت، ولم يُسمح للطلاب في دمشق بتقديم امتحاناتهم دون تصويت. لم تقبل جامعة طرطوس الطلاب في الفصول الدراسية إلا إذا صوتوا. في دير الزور تم الإعلان عن الدرجات المدرسية يوم الانتخابات. طُلب من أولياء الأمور مرافقة أطفالهم والتصويت قبل أن يتمكنوا من الحصول على الدرجات.

في الحسكة والقامشلي والسويداء، هدد مدراء عامون في المؤسسات الحكومية ورؤساء نقابات عمالية بفصل الموظفين الذين امتنعوا عن التصويت. قامت المنظمات الحكومية بتجميع قوائم الناخبين الخاصة بها ليتم وضع علامة عليها عند تصويت الموظفين. في الحسكة والقامشلي، ضغط زعماء العشائر على أفراد عشائرتهم للتصويت لصالح الأسد. تم الإبلاغ عن حملات الضغط لضمان تصويت الموظفين المدنيين في دمشق وحلب. على عكس المشاهد التي تم بثها في التلفزيون، لم تظهر طوابير طويلة من الناخبين في معظم مراكز الاقتراع المرصودة في سوريا. تم توثيق الازدحام والطوابير في الساعات الأولى من يوم الانتخابات، عندما كان الطلاب وموظفو الخدمة المدنية وموظفو القطاع العام يميلون إلى التصويت، وفي مراكز الاقتراع التي كانت تزورها وفود وسائل الإعلام والرسومية. حيث كان الإقبال مرتفعاً، لم تكن قوائم الانتظار منظمة للغاية، ولم يتم تنفيذ التدابير الوقائية لـ COVID-19. على الرغم من أن القانون يحظر صراحة تنظيم الحملات الانتخابية

في يوم الانتخابات، فقد أعلنت الهيئة القضائية العليا للانتخابات أن «وكلاء الترويج سُمح لهم بالعمل خارج مراكز الاقتراع والترويج لمرشحهم ضمن الحدود المسموح بها قانونًا»⁵⁹. لم يكن فرض سرية التصويت أولوية لمسؤولي الاقتراع. لم يكن فرض سرية التصويت أولوية لمسؤولي الاقتراع. كانت أكشاك التصويت إما غير متوفرة أو تم تجاهلها. في بعض الحالات، طلب مسؤولو الاقتراع من الناخبين عدم التواجد في الأكشاك لتسريع العملية. جرى التصويت بحضور عملاء أمن الدولة أو ممثلين عن اتحادات طلابية مرتبطة بحزب البعث. جميع مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها كان يعمل بها مسؤولون من الموالين البارزين لحزب البعث. جميع مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها كان يعمل بها مسؤولون من الموالين البارزين لحزب البعث. كان التصويت المتعدد، وتعبئة صناديق الاقتراع، وتدريب الناخبين، وتعليم أوراق الاقتراع بأصابع ملطخة بالدماء، من السمات المعتادة ليوم الانتخابات. تم استخدام الحبر الذي لا يمحي، والذي يمنع نظريًا التصويت المتعدد، فقط كدليل على الولاء للرئيس الأسد خارج مراكز الاقتراع.

على سبيل المثال، في حمص، طُلب من الأشخاص الذين يعبرون نقاط التفتيش إظهار أصابعهم لتأكيد تصويتهم. في محافظة درعا، كانت العملية مختلفة بشكل لافت للنظر - ورفضها العديد من السكان تمامًا. كانت الدعوات للمقاطعة شائعة قبل يوم الانتخابات، مما أدى إلى هجمات متفرقة على مراكز الاقتراع في الليلة التي سبقت الاقتراع. في يوم الانتخابات، جرى إضراب عام في عدد من القرى والبلدات، وغابت أنشطة الاقتراع تمامًا. نقلت الحكومة العسكريين وعائلاتهم إلى مناطق المقاطعة في درعا ودوما للإدلاء بأصواتهم وبالتالي زيادة المشاركة في تلك المناطق.

الشكل 17. الاقتراع الرئاسي



9.3 التوصيات: تقديم آليات للإشراف والرقابة على لجان الاقتراع، إلى جانب برنامج تدريبي قوي. ضمان حق مراقبة عملية الاقتراع. تعديل قانون الانتخاب لحظر التصويت بالوكالة صراحة والتأكيد على السماح بالتصويت الشخصي فقط. وضع إجراءات الاقتراع لحماية سرية الاقتراع وتنظيم التصويت للمواطنين الأميين. تأكد من أن صناديق الاقتراع مؤمنة بأختام تثبت التلاعب.

لا يذكر قانون الانتخابات حق مراقبي الانتخابات غير الحزبيين في مراقبة الاقتراع، لكنه يسمح صراحةً للمرشحين ووكلائهم (الوكيل) بمراقبة الانتخابات. لا يتمثل دور وكلاء المرشحين في المساهمة في التدقيق المستقل للانتخابات ولكن لحماية مصالح المرشح. سوريا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا توجد فيها مجموعات مراقبة غير حزبية.

لم يتم نشر أي بعثات مراقبة دولية لمراقبة الانتخابات الرئاسية. دعا البرلمان السوري البرلمانات «الصديقة» من البلدان الأخرى لمراقبة العملية ولكن ليس للمراقبة، لأن هذا من شأنه «تقويض سيادة الأمة»⁶⁰. تم إدراج 14 دولة في الإعلان الأولي. أعلنت وزارة الإعلام أنها اعتمدت 290 مراسلاً أجنبياً من 65 دولة⁶¹ لتغطية الانتخابات.

9.4 التوصيات: تعديل قانون الانتخابات للسماح للمنظمات غير الحزبية بالمراقبة. تعديل قانون الانتخابات للسماح بتوجيه الدعوات لبعثات المراقبة الدولية.

تصويت الشتات

تصويت الشتات

أجرى IFES تقييماً شاملاً لتصويت الشتات السوري في الانتخابات الرئاسية لعام 2021 وقدم 14 توصية للتصويت في الشتات في المستقبل. وشمل التقييم مسح عمليات التصويت في الأردن ولبنان والسويد وتركيا. وهي متوفرة على موقع IFES باللغتين الإنجليزية والعربية. يلخص هذا القسم التقييم بإيجاز.

لا يتوافق الإطار القانوني للتصويت في الشتات السوري والممارسات العملية ذات الصلة مع المعايير الدولية. استبعدت العملية الانتخابية للانتخابات الرئاسية الغالبية العظمى من السوريين الذين يعيشون خارج البلاد، ولا سيما أولئك الذين نزحوا بسبب النزاع. فقد افتقر إلى جميع تدابير الشفافية والمساءلة الانتخابية الأساسية لتسجيل الناخبين وإجراءات ونتائج الاقتراع. اقتصر التصويت على البعثات الدبلوماسية. تعرض أعضاء الشتات للضغط والترهيب، مما أضر بقدرتهم على التصويت بحرية.

يقدر عدد المغتربين في سوريا بحوالي 8.5 مليون شخص - ما يقرب من 30 في المائة من إجمالي عدد سكان سوريا المقدر دولياً. الغالبية العظمى من اللاجئين. وجد استطلاع حديث للأمم المتحدة أن 90 بالمائة من اللاجئين السوريين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية في البلدان المضيفة. في حين أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 يضع إطاراً لإجراء انتخابات تشمل الشتات، فقد نُظمت الانتخابات الرئاسية لعام 2021 خارج هذا الإطار وأدانتها أجزاء كبيرة من الشتات والمجتمع الدولي.

لا ينص الإطار القانوني السوري على عملية شاملة أو ذات مصداقية. يحتوي على أحكام متعددة تستبعد الناخبين، مع تأثير خاص على اللاجئين، ويفتقر إلى الضمانات الانتخابية الأساسية. لا يمكن لأفراد الشتات الترشح للرئاسة حتى لو عادوا إلى سوريا. لا توجد تدابير للشفافية أو المساءلة، ولا توجد أحكام للتدقيق المستقل أو الوصول إلى سبل الانتصاف. تتم إدارة تصويت المغتربين من قبل وزارة الخارجية والمغتربين ويتم إجراء تصويت المغتربين في السفارات السورية.

افتقرت إدارة الانتخابات بشكل أساسي إلى الاستقلال خلال الانتخابات الرئاسية. لم يكن هناك أي مؤشر على تدريب الموظفين. كانت توعية الناخبين غير كافية وغير متسقة. لذلك ليس من المستغرب أن تظهر بيانات الاستطلاع أن المعلومات الانتخابية للمستجيبين جاءت في المقام الأول من مصادر أخرى غير إدارة الانتخابات: وسائل التواصل الاجتماعي والأصدقاء ووسائل الإعلام الدولية.

من الناحية العملية، يبدو أن عملية تسجيل الناخبين قد أُجريت بشكل فضفاض للغاية، مع تجاهل الموعد النهائي واستمرار التسجيل في يوم الانتخابات. ركزت فترة الحملة الانتخابية على تعزيز الإقبال بدلاً من الاختيار الانتخابي. كان الضغط على الشتات أكثر وضوحاً في لبنان، حيث أبلغت منظمات حقوق الإنسان عن اختطاف ثلاثة أشخاص وضرهم وتهديد مدراء المخيمات. تشير تقارير أخرى إلى الانتقام، بما في ذلك التهديدات بالاعتقال والترحيل والفصل من العمل، والمشاركة الانتخابية التي وُصفت بـ «التصويت الإجباري».

تم إجراء الاقتراع للمغتربين في 20 مايو، قبل ستة أيام من التصويت في البلاد. ذكرت إعلانات السفارة ووسائل الإعلام الحكومية أن التصويت تم في 47 موقعًا (بما في ذلك القنصليات الفخرية) في 44 دولة. ومع ذلك، حتى في يوم الانتخابات، أشار عضو في الهيئة القضائية العليا للانتخابات SJEC إلى 67 ممثلًا دبلوماسيًا يستضيف التصويت وأشار إلى أن العدد كان من الممكن أن يزداد أكثر.

كان التهيب والصراع أكثر وضوحًا في لبنان. كانت هناك تقارير مكثفة عن أشكال متعددة من الضغط والإكراه للمشاركة. بالإضافة إلى ضغوط المواطنين السوريين، كانت هناك ديناميكيات صعبة بين أعضاء الشتات وبعض كيانات الدولة المضيفة، حيث تكثفت لأن عملية التصويت كانت تحت إدارة النظام. حاولت بعض المجموعات اللبنانية ردع الناخبين، بحجة أن أولئك الذين يصوتون، وبالتالي يدعمون النظام السوري، لا ينبغي أن يكونوا مؤهلين للحصول على وضع اللاجئ. وشمل ذلك المشاجرات التي دمرت المركبات وأسفرت، حسبما ورد، عن إصابة سبعة أشخاص على الأقل.

يمكن وصف الاقتراع في يوم الانتخابات في عام 2021 بأنه إظهار للولاء وفعل من أشكال الإخلاص بالنسبة للكثيرين، وإظهار الدعم والإخلاص للرئيس الأسد. ليس من الممكن تقييم مدى مشاركة الناخبين في الانتخابات بحرية - أو بشكل عملي، من أجل الحماية الذاتية. كانت عملية الإبلاغ عن النتائج تدور حول السرد وليس الأرقام؛ في الواقع، لم يتم نشر أي بيانات عن مشاركة المغتربين أو النتائج.

10.1 التوصيات: تتضمن توصيات المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، الموضحة في تقرير منفصل، إنشاء إطار دولي متفق عليه لمشاركة المغتربين تحت إشراف الأمم المتحدة وإدارة الانتخابات من قبل هيئة مستقلة. كما أوصت المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية بإجراء إصلاح جذري للإطار القانوني؛ التوصل إلى إجماع سياسي حول القضايا الرئيسية؛ تشمل الشتات؛ إجراء التخطيط والبحث المبكر؛ وعقد اتفاقيات في الوقت المناسب مع البلدان المضيفة. كما أوصت المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية بتوفير أقصى ضمانات الحماية، وتوسيع نطاق الوثائق المسموح بها، واستخدام أماكن محايدة، وزيادة مواقع وساعات التصويت، وتوفير معلومات عامة واسعة النطاق وتوعية الناخبين، وضمان التدقيق في العمليات الانتخابية.

النتائج

النتائج

من بين جميع مؤشرات الحكم على مصداقية الانتخابات الرئاسية السورية، ربما تعطي نتيجة الانتخابات المعلنة والبيانات أوضح صورة لهذه العملية الزائفة.

ينص قانون الانتخابات على إعلان نتائج أقلام الاقتراع في نهاية عملية الفرز. ومع ذلك، فإنه لا يتطلب عرض النتائج عند مداخل كل مركز اقتراع لجعلها في متناول الجمهور. إعلان النتائج في مراكز الاقتراع هي المرة الوحيدة في عملية ما بعد الاقتراع التي قد يتم فيها الكشف عن النتائج الكاملة. لا يشترط القانون على مسؤولي الانتخابات نشر النتائج الكاملة في أي وقت بعد يوم الانتخابات. بينما ينص القانون على أنه يمكن مراعاة عمليات الجدولة من قبل اللجان الفرعية على مستوى المحافظات، إلا أنه لا يتطرق إلى شفافية النتائج أو يطلب من اللجان الفرعية نشر النتائج التفصيلية. هذا هو الحال أيضًا بالنسبة للنتائج المجدولة النهائية. لا يوجد أي التزام قانوني على المحكمة الدستورية العليا للإعلان عن نتائج الانتخابات التفصيلية، بما في ذلك عن طريق مركز الاقتراع.

11.1 التوصيات: تعديل القانون لمطالبة الهيئات الانتخابية بنشر نتائج الانتخابات الكاملة لكل مركز اقتراع، بما في ذلك الإقبال مع التوزيع حسب جنس الناخبين، وعدد الناخبين المسجلين وعدد الأصوات الباطلة. وضع جدول زمني لنشر النتائج الأولية.

الشكل 18. نتائج الانتخابات كما تم الإعلان عنها في 27 مايو

18,107,109	الناخبون المؤهلون
14,239,140 voted (78.64%)	الأصوات الصحيحة
14,000 (0.1%)	أوراق الاقتراع الفاسدة
N/A	أصوات الشتات
13,540,860 (95.1%)	بشار الأسد
470,276 (3.3%)	محمود أحمد مرعي
213,968 (1.5%)	عبدالله سلوم عبدالله
12,101	إجمالي مراكز الاقتراع

كما تمت مناقشته في قسم الناخبين، يتراوح السوريون الذين بلغوا سن الاقتراع داخل البلاد من 9 ملايين إلى 11 مليون (أو ما يصل إلى 15 مليونًا، بما في ذلك السوريون في الخارج). ويقدر عدد السوريين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية بمدى يتراوح بين 9.5 مليون و 14 مليونًا، ويتراوح عدد السكان في سن الاقتراع من 5.2 مليون إلى 7.7 مليون. ومع ذلك، وفقًا للنتيجة النهائية، أدلى هؤلاء السكان بأكثر من 14.2 مليون صوت.

فض النزاعات

فض النزاعات

لا يوفر القانون السوري إرشادات كافية لحل النزاعات الناشئة عن العملية الانتخابية. إنه يقدم فقط إطاراً زمنياً عاماً ويسمح بالاعتراضات والطعون في ثلاث حالات في العملية الانتخابية - الترشح والاقتراع ونتائج الانتخابات. يمنح القانون سلطة الفصل في نتائج الترشح والانتخابات إلى المحكمة الدستورية العليا، ويحد من حق الاستئناف على المرشحين المرفوضين أو الخاسرين، الذين يمكنهم الاعتراض خلال ثلاثة أيام بعد نشر قائمة المرشحين أو إعلان النتائج النهائية. لا يشرح القانون أي عناصر رئيسية أخرى لعملية التحكيم، مثل شفافية التوثيق والإجراءات، ونشر القضايا أو متطلبات عبء الإثبات أو سبل الانتصاف. لا توجد مراجعة من المستوى الثاني للاعتراضات على القرارات المتعلقة بالترشح ونتائج الانتخابات، حيث أن المحكمة الدستورية العليا هي أعلى محكمة في الدولة و الهيئة الانتخابية. يقوض هذا النظام مبدأ المراجعة القضائية المستقلة بالنظر إلى أن الهيئة الانتخابية التي تدير الانتخابات مسؤولة أيضاً عن الفصل في الاعتراضات على عملها.

تسند صلاحية معالجة اعتراضات يوم الانتخابات ضد لجان الاقتراع للجان الفرعية على مستوى المحافظات. مرة أخرى، لا يوضح القانون أيًا من العناصر الرئيسية في العملية.

12.1 التوصيات: تعديل القانون على غرار التوصية 3.1 (إنشاء هيئة انتخابية مستقلة) لتعيين الهيئات الانتخابية كآلية أولية لتسوية المنازعات الانتخابية. تعديل القانون لمطالبة الهيئات الانتخابية بتطوير اللوائح الإدارية للفصل في الطعون الابتدائية والمحاكم لتطوير ونشر اللوائح القضائية للفصل في استئناف الدرجة الثانية. تعديل القانون لتوسيع حق الاعتراض على أي جانب من جوانب العملية الانتخابية، بدلاً من حصره في الترشح والاقتراع والنتائج. تعديل القانون لضمان شفافية العملية، بما في ذلك نشر قرارات الهيئات الانتخابية والمحاكم.

ولفت رئيس المحكمة الدستورية العليا، جهاد اللحام، في بيان له، إلى أن المحكمة ستنظر في الطعون المتعلقة برفض الترشح من قبل فراس محمد بن ياسين رجوح ومحمد بن موفق صوان و سنان بن أحمد الكساب ومحمد كاميران بن محمد جميل ميرخان ومحمد بشار بن محمد فايز وياسين الصباغ ووليد بن ناظم العطار في جلسة عامة. نقلاً عن مصدر في المحكمة SCC، أشارت تقارير وسائل الإعلام إلى أنه سيتم رفض الطعون إذا لم يحصل المرشحون على الموافقات الـ 35 المطلوبة من أعضاء البرلمان⁶².

بالإضافة إلى الطعون الست الرسمية، نشر حزب الشباب للبناء والتغيير رسالة إلى المحكمة الدستورية العليا يعترض فيها على ترشيح محمود مرعي، مدعيًا أنه أقام خارج سوريا لمدة عام كامل تقريبًا بين 2013 و 2014⁶³. المرشحة فاتن علي نهار نشرت على Facebook أنها حاولت تقديم استئناف ولكن «قوبلت برد فعل سخيف من شخصيات مهمة في البرلمان [الذين] أخبروها أن هذه العملية الانتخابية برمتها هي مسرحية». وبالتالي، فهي لم تقدم استئنافًا رسميًا⁶⁴.

في 10 مايو، أعلنت المحكمة الدستورية العليا في مؤتمر صحفي أن جميع الطعون الستة قد رُفضت وأن قرارات المحكمة تضمنت التبرير القانوني للرفض. ومع ذلك، لم تقدم المحكمة SCC أي معلومات عن محتوى الطعون أو القرارات.

قبل يوم الانتخابات، صرحت الهيئة القضائية العليا للانتخابات بأن اللجان الفرعية على مستوى المحافظات ستعالج الشكاوى في يوم الانتخابات. في اليوم التالي للانتخابات، هنأت الهيئة القضائية العليا للانتخابات السورية الشعب السوري على الانتهاء من الانتخابات بنجاح⁶⁵، وذكرت أنه «لم يتم تسجيل أي انتهاكات قانونية في يوم الانتخابات». نظرًا لعدم تقديم طعون على نتائج الانتخابات، تم تنصيب بشار الأسد في 17 يوليو 2021⁶⁶.

الملحقات

التاريخ	#	الاسم بأحرف انكليزية	الاسم بالعربية	الجنس
19/04/2021	1	Abdullah Salloum Abdullah	عبد الله سلوم عبد الله	Male
19/04/2021	2	Mohammed Firas bin Yassin	محمد فراس بن ياسين رجوح	Male
19/04/2021	3	Faten Ali Nahar	فاتن علي نهار	Female
21/04/2021	4	Muhannad bin Nadeem Shaaban	مهند بن نديم شعبان	Male
21/04/2021	5	Mohammed bin Muwafak Sawan	محمد بن موفق صوان	Male
21/04/2021	6	Bashar bin Hafez al - Assad	بشار بن حافظ الأسد	Male
22/04/2021	7	Ahmed Yousef Abdel Ghani	أحمد يوسف عبد الغني	Male
22/04/2021	8	Nahed Anwar Dabbagh	ناهد أنور الدباغ	Female
22/04/2021	9	Mohammed Saleh Asaad Haj Abdullah	محمد صالح اسعد الحاج عبد الله	Male
22/04/2021	10	Abdul Hanan Khalaf Al-Badawi	عبد الحنان خلف البدوي	Male
22/04/2021	11	Mahmoud Ahmed Mari	محمود أحمد مرعي	Male
22/04/2021	12	Khalid bin Abdo Al-Karidi	خالد بن عبدو الكريدي	Male
23/04/2021	13	Sanan bin Ahmed Al Qasab	سنان بن أحمد القصاب	Male
23/04/2021	14	Mohammed bin Yusuf Ramadan	محمد بن يوسف رمضان	Male
24/04/2021	15	Ahmed Haitham bin Ahmed Al - Makari	أحمد هيثم بن أحمد المكارى	Male
24/04/2021	16	Daad Bint Mubarak Kanouh	دعد بنت مبارك قنوع	Female
24/04/2021	17	Mohammed Kamiran bin Mohammed Jamil Mirkhan	محمد كاميران بن محمد جميل ميرخان	Male
24/04/2021	18	Hussein bin Mohammed Tijan	حسين بن محمد طيجان	Male
25/04/2021	19	Inas Marwan Al Qadri	إيناس مروان القادري	Male
25/04/2021	20	Hani Adnan Al Dahan	هاني عدنان الدهان	Male
25/04/2021	21	Mohamed Hamdi Salah	محمد حمدي الصلاح	Male
26/04/2021	22	Mohammed Bashar Ben Mohammed Fayeze Yassin Al- Sabagh	محمد بشار بن محمد فايز ياسين الصباغ	Male

التاريخ	#	الاسم بأحرف انكليزية	الاسم بالعربية	الجنس
19/04/2021	23	Abdullah Salloum Abdullah	عبد الله سلوم عبد الله	Male
19/04/2021	24	Mohammed Firas bin Yassin	محمد فراس بن ياسين رجوح	Male
19/04/2021	25	Faten Ali Nahar	فاتن علي نهار	Female
21/04/2021	26	Muhannad bin Nadeem Shaaban	مهند بن نديم شعبان	Male
21/04/2021	27	Mohammed bin Muwafak Sawan	محمد بن موفق صوان	Male
21/04/2021	28	Bashar bin Hafez al - Assad	بشار بن حافظ الأسد	Male
22/04/2021	29	Ahmed Yousef Abdel Ghani	أحمد يوسف عبد الغني	Male
22/04/2021	30	Nahed Anwar Dabbagh	ناهد أنور الدباغ	Female
22/04/2021	31	Mohammed Saleh Asaad Haj Abdullah	محمد صالح اسعد الحاج عبد الله	Male
22/04/2021	32	Abdul Hanan Khalaf Al-Badawi	عبد الحنان خلف البدوي	Male
22/04/2021	33	Mahmoud Ahmed Mari	محمود أحمد مرعي	Male
22/04/2021	34	Khalid bin Abdo Al-Karidi	خالد بن عبدو الكريدي	Male
23/04/2021	35	Sanan bin Ahmed Al Qasab	سنان بن أحمد القصاب	Male
23/04/2021	36	Mohammed bin Yusuf Ramadan	محمد بن يوسف رمضان	Male
24/04/2021	37	Ahmed Haitham bin Ahmed Al - Makari	أحمد هيثم بن أحمد المكارى	Male
24/04/2021	38	Daad Bint Mubarak Kanouh	دعد بنت مبارك قنوع	Female
24/04/2021	39	Mohammed Kamiran bin Mohammed Jamil Mirkhan	محمد كاميران بن محمد جميل ميرخان	Male
24/04/2021	40	Hussein bin Mohammed Tijan	حسين بن محمد طيجان	Male
25/04/2021	41	Inas Marwan Al Qadri	إيناس مروان القادري	Male
25/04/2021	42	Hani Adnan Al Dahan	هاني عدنان الدهان	Male
25/04/2021	43	Mohamed Hamdi Salah	محمد حمدي الصلاح	Male
28/04/2021	44	Bashir Mohammed Al-Balah	بشير محمد البلح	Male
28/04/2021	45	Khaled Issa Alissa	خالد عيسى العيسى	Male
28/04/2021	46	Fayez Kamal Geha	فايز كمال جحا	Male
28/04/2021	47	Wissam Eldin Abdel Rahman Othman	وسام الدين عبد الرحمن عثمان	Male
28/04/2021	48	Mohamed Habib Arous	محمد حبيب عروس	Male

التاريخ	#	الاسم بأحرف انكليزية	الاسم بالعربية	الجنس
28/04/2021	49	Jabr Mahmoud Khallouf	جبر محمود خلوف	Male
28/04/2021	50	Mouin Ahmed Ibrahim	معين أحمد إبراهيم	Male
28/04/2021	51	Hassan Rabih Rouawli	حسن ربيع الرويلي	Male

الملحق 2. عناوين الأخبار:

متوفرة على الإنترنت على هذا [الرابط](#)

الملحق 3. قائمة المختصرات

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	CRPD
جائحة كورونا	COVID-19
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
نازحو الداخل	IDP
المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية	IFES
منظمة غير حكومية	NGO
المحكمة الدستورية العليا	SCC
اللجنة القضائية العليا للانتخابات	SJEC
الأمم المتحدة	UN
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR

Endnotes

1. تقييم تصويت الشتات السوري في الانتخابات الرئاسية لعام 2021، IFES.
2. دستور الجمهورية العربية السورية، المادة 86.2.
3. قانون الانتخابات، المادة 79. ج.
4. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 ب.
5. فقط بوروندي والكاميرون وغينيا الاستوائية والجابون.
6. دستور الجمهورية العربية السورية، المادة 87.2.
7. قانون الانتخابات، المادة 85.
8. دستور الجمهورية العربية السورية، المادة 141.
9. دستور الجمهورية العربية السورية، المادتان 85 و 89.
10. قانون رقم 7 لسنة 2014 بشأن المحكمة الدستورية، المادة 3.
11. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 ب.
12. قانون الانتخابات، المادة 127.
13. على سبيل المثال، أقيم الاحتفال في دمشق في ملعب وحضره عدة آلاف من المسؤولين - من جميع المحطات البالغ عددها 1870 في المحافظة.
14. بالروح بالدم نفديك يا بشار
15. يشير القانون إلى الجنسية العربية السورية، والتي لا تشير في هذا السياق إلى العرق العربي بل إلى الاسم الكامل للبلد - الجمهورية العربية السورية.
16. قانون الجنسية، المادة 3.
17. قانون الجنسية، المادة 3.
18. قانون الجنسية، المادة 3.
19. قانون الجنسية، المادة 21.
20. في عام 1994، قام لبنان بتجنيس ما لا يقل عن 154,931 مقيماً أجنبياً. خلال الانتخابات النيابية الأربعة التي تلت ذلك، شارك هؤلاء المواطنون المتجنسون في التصويت بمعدل أعلى من السكان المولودين في البلاد. (المرسوم الرئاسي 5427 لسنة 1994).
21. قانون الانتخابات، المادة 5.
22. لائحة وزارة العدل بشأن الجرح (2014).
23. 1 / CO / BLZ / C / CCPR، بليز (2013). العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية

24. IFES، يونيو 2021، <http://ifes.org/syria>
25. IFES، يونيو 2021، <http://ifes.org/syria>
26. IFES، يونيو 2021، <http://ifes.org/syria>
27. IFES، يونيو 2021، <http://ifes.org/syria>
28. مؤتمر صحفي لوزير الداخلية 25 مايو
29. المرجع السابق. يبلغ عدد السكان «حوالي 28 مليون». مؤتمر صحفي لوزير الداخلية 25 مايو
30. أشار تقرير للأمم المتحدة من عام 2008 إلى أن التدقيق المتقاطع للسجلات الذي تم إجراؤه قبل الحوسبة كشف عن عيوب كبيرة، فضلاً عن سجلات غير كاملة ومتعددة. التقرير الفني عن حالة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2009
31. رسالة من الحكومة السورية إلى هيومن رايتس ووتش، 1996
32. بيانات الهجرة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، بيانات ديموغرافيات اليونيسف في سوريا، إحصاءات اللاجئين التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا
33. <http://cbssyr.sy/yearbook/2012/Data-Chapter2/TAB-4-2-2012.pdf> رابط سي بي اس عن سوريا
34. دستور الجمهورية العربية السورية، المادة 3.
35. دستور الجمهورية العربية السورية، المادة 84.
36. لوائح الانتخابات، المادة 26.
37. يسرد الملحق 1 جميع المرشحين الذين تقدموا بطلبات.
38. قانون الانتخابات، المواد 48 - 58.
39. لائحة الانتخابات. المواد 43-47.
40. قانون الانتخابات، المادة 48.
41. أورتاس، 25 مايو
42. تقييم تصويت الشتات السوري في الانتخابات الرئاسية لعام 2021، IFES، www.ifes.org/syria
43. سبوتنيك نيوز، 16 مايو
44. الوطن 18 مايو
45. RT Arabic مايو 15
46. آلان ميديا، 18 مايو
47. عنب بلدي 25 نيسان
48. عنب بلدي 25 أيار
49. عنب بلدي 25 أيار
50. عنب بلدي 25 نيسان

51. عنب بلدي 25 أيار
52. محللو IFES، استخدموا CrowdTangle، أداة تحليل البيانات على Facebook، لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي.
53. ومن الاستثناءات الملحوظة صورة مزورة لمحمود مرعي في خلع ملابسه انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي.
54. ومن بين هؤلاء فرسان سوريا و 313 وعشاق ومجموعات أخرى.
55. الوطن 20 مايو
56. سكاى نيوز عربية 25 مايو 2021.
57. <http://www.sana.sy>/?/http://www.sana.sy/p=1385820.http://wehda.alwehda.gov.sy/dai-?/p=1390114.html/154425-1018.html
58. المراقبة المباشرة وفقا إلى تقارير الباحثين الميدانيين التابعين للمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية في سوريا.
59. أورتاس، 23 مايو
60. الوطن 29 ابريل
61. الجزائر، أرمينيا، بيلاروسيا، بوليفيا، الصين، كوبا، الإكوادور، إيران، موريتانيا، نيكاراغوا، عمان، روسيا، جنوب إفريقيا وفنزويلا.
62. أرشيف الوطن <https://alwatan.sy/archives/257326>
63. تتزعم بيروان الراهيم حزب شباب البناء والتغيير وهي التي فشلت في الحصول على مقعد في انتخابات 2020 النيابية. وتم اعتقالها واحتجازها لفترة وجيزة بعد انتقادها العملية الانتخابية النيابية لعام 2020 والحكومة وحزب البعث.
64. فيسبوك، فاتن علي نهار، 6 مايو
65. بيان الهيئة القضائية العليا، 27 SJEC، مايو
66. الجزيرة، <https://www.aljazeera.com/news/2021/7/17/syrias-assad-sworn-in-for-4th-term-in-war-torn-country>

